

## وجیزة فی اشتراط الذکورة فی القضاوت

علیرضا رحیمی نهوجی

سخنی از مؤلف:

خداوند تبارک و تعالی را شاکرم که توفیق زیارت و شاگردی اساتید محترمی را روزی بنده فرمودند، که هر بار دیدنشان سبب ازدیاد یقین و باور دینی در بنده می‌شد، از جمله این اساتید معظم و محترم، استاد عزیزم آیت الله کاهانی (رحمه الله تبارک و تعالی) بودند، که به واقع در زندگی بنده بسیار تاثیر گزار بودند، در سه سالی که توفیق تشرف محضرشان را داشتم، مهم ترین درسی که از ایشان گرفتم این بود: دیگران را با عمل، امر به معروف و نهی از منکر کنم، نه صرف امر و نهی لسانی، ایشان الگویی کامل برای شاگردانشان بودند، و کوهی بسیار عظیم از علم و تواضع...

خداوند تبارک و تعالی را شاکرم که توفیق زیارت و درک اساتید محترمی را روزی بنده فرمودند که متواضعه علمشان را در اختیار شاگردان قرار می‌دادند و از زندگی شخصی خودشان می‌زدند و به شاگردان می‌رسیدند... از جمله اساتید عزیزم:

استاد شهریاری، استاد میری، استاد محسنی، استاد بلندقامت، حضرت آیت الله هاشمی علیاء، و دیگر اساتید محترمی که محضرشان با افتخار، زانو زدم و توفیق زیارت و شاگردیشان روزیم شد.

از خداوند تبارک و تعالی بهترین و برترین و کامل ترین و زیباترین، نعمش را برای اساتید بزرگووارم، و خانواده عزیزم که با فداکاری و ایثارشان حقیر را در راه طلبگی هدایت کردند و در هر زمانی و هر مشکلی، بطور اکمل موید بودند و کمک حال بنده در تمامی مشکلات بودند، خواستارم.

بر خودم لازم می‌دانم از همسر عزیزم که خالصانه و بدون هیچ منتی، در تحقیقات و مطالعات، حقیر را یاری فرمودند و کثیری از بار زندگی را به دوش کشیدند تا بنده بتوانم با فراق بال به مطالعه بپردازم، تشکر ویژه نمایم و از خداوند تبارک و تعالی برای ایشان، همنشینی در دنیا و عقبی با حضرت صدیقه کبری، انسیه الحوراء، فاطمة الزهراء (صلوات الله وسلامه علیها) را خواستارم.

در مدتی که توفیق شاگردی حضرت استاد شهریار (حفظه الله تبارک و تعالی) را داشتم، متوجه سبک خاص تدریس ایشان شدم که در هر مسئله ای با همان فرمول خاص وارد شده و به جواب صحیح و کامل می‌رسند، فلذا بر آن شدم، این سبک را مکتوب کنم تا قابل استفاده برای همه محققین باشد، زمانی که موضوع را با استاد شهریار (حفظه الله تبارک و تعالی) در میان گذاشتم، ایشان بسیار استقبال فرمودند، و برای تمرین و تقویت حقیر بر این سبک تحقیقی، با موضوع «اشترط الذکورة فی القضاوت» را بیان فرمودند تا حقیر روی این موضوع کار کنم، از خداوند تبارک و تعالی خواستارم حقیر را در این مهم، یاری بفرمایند تا بتوانم به آنچه مورد رضایت ذات مقدسشان است، دستیابم، و بتوانم به نحو احسن ارائه کنم.

این تحقیق مختصر را هدیه می‌کنم به روح پر فتوح استاد عزیزم، حضرت آیت الله سید محمد کاهانی (رحمه الله تبارک و تعالی).

از تمامی عزیزان خواستارم برای شادی روح معظم استاد عزیزم، فاتحه ای قرائت بفرمایید.

علیرضا رحیمی نهوجی

ربیع الثانی ۱۴۴۳

ایران - تهران

چکیده:

در این تحقیق مختصر، برای اشتراط و یا عدم اشتراط «الذکورة فی القضاوت» به برخی از کتب «فقهی شیعه» پرداخته ایم، سپس به برخی از کتب «فقهی اهل سنت» می پردازیم، و در مرحله بعد ادله علماء را دسته بندی شده در دو قالب، موافق و مخالف ارائه می کنیم، و در انتها به نظری که در این باب به آن دست یافتیم می پردازیم؛ که تلخیص آن این است: یکی از شرائط قاضی «مرد بودن» می باشد، که با ادله قابل اتکاء از شیعه و اهل سنت قابل اثبات است.

کلید واژه:

اشترات الذکورة، قضاوت، قاضی زن، صفات القاضی

برخی از کتب «فقهی شیعه» که در آن به اشتراط «الذکورة» در قضاوت پرداخته اند:

مرحوم شیخ طوسی (۴۶۰ هـ ق) (رحمة الله تبارک و تعالی غفرانه و رضوانه علیه):<sup>۱</sup> ۲

الخلاف؛ ج ۶، ص: ۲۱۳

مسألة ۶: لا يجوز أن تكون المرأة قاضية في شيء من الأحكام، و به قال الشافعي.

و قال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية فيما يجوز أن تكون شاهدة فيه، و هو جميع الأحكام إلا الحدود و القصاص. و قال ابن جرير: يجوز أن تكون قاضية في كل ما يجوز أن يكون الرجل قاضيا فيه، لأنها تعد من أهل الاجتهاد.

دليلنا:

۱- أن جواز ذلك يحتاج إلى دليل، لأن القضاء حكم شرعي، فمن يصلح له يحتاج إلى دليل شرعي.

۲- و روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأة».

۳- و قال عليه السلام: «أخروهن من حيث أخرن الله» فمن أجاز لها أن تلي القضاء فقد قدمها و أخر الرجل عنها.

۴- و قال: من فاته شيء في صلاته فليسيح، فان التسيح للرجال و التصفيق للنساء، فإن النبي عليه السلام منعها من النطق لثلا يسمع كلامها، مخافة الافتتان بها، فبأن تمنع القضاء الذي يشتمل على الكلام و غيره أولى.

المبسوط في فقه الإمامية؛ ج ۸، ص: ۱۰۱

الشرط الثالث أن يكون كاملا في أمرين كامل الخلقة و الأحكام أما كمال الخلقة فأن يكون بصيرا فان كان أعمى لم ينعقد له القضاء لأنه يحتاج أن يعرف المقر من المنكر، و المدعى من المدعى عليه، و ما يكتبه كاتبه بين يديه، و إذا كان ضريرا لم يعرف شيئا من ذلك، و إذا لم يعرف لم ينعقد له القضاء.

<sup>۱</sup> محمد بن حسن طوسی، الخلاف، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ۶، ص ۲۱۳.

<sup>۲</sup> محمد بن حسن طوسی، المبسوط في فقه الإمامية، محمدباقر بهبودی و محمدتقی كسفی، ج ۸، ص ۱۰۱.

و أما كمال الأحكام فأن يكون بالغاً عاقلاً حراً ذكراً فإن المرأة لا ينعقد لها القضاء بحال، و قال بعضهم يجوز أن تكون المرأة قاضية و الأول أصح و من أجاز قضاءها قال يجوز في كل ما يقبل شهادتها فيه، و شهادتها تقبل في كل شيء إلا في الحدود و الفصااص.

قاضى ابن براج طرابلسى (٤٨١ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٣</sup>

المهذب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٥٩٨

اما كامل الخلفة، ان يكون بصيراً، لأنه ان كان أعمى لا ينعقد له القضاء، لأنه يحتاج إلى معرفة المقر من المنكر، و المدعى من المدعى عليه، و ما يكتبه كاتبه بين يديه. و ان كان ضريراً [١] لم يعرف ذلك، و إذا لم يعرفه لم ينعقد القضاء له كما ذكرناه و اما كمال الأحكام، بان يكون بالغاً، حراً، ذكراً، لأن المرأة لا تنعقد لها القضاء على حال. و لا يجوز له الحكم بالاستحسان و لا بالقياس.

امين الاسلام طبرسى (٥٤٨ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٤</sup>

المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف؛ ج ٢، ص: ٥١٣

مسألة - ٦-: لا يجوز أن تكون المرأة قاضية في شيء من الاحكام،

- ١- لأنه لا دليل على جوازه،
- ٢- و لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: لا يفلح قوم وليتهم امرأة.
- ٣- و قال عليه السلام: أخروهن من حيث أخرن الله.
- ٤- و قال عليه السلام: من نابه شيء في صلاته فليسبح، فان التسبيح للرجال و التصفيح للنساء، فمنعها عليه السلام من النطق لئلا يسمع كلامها مخافة الافتتان بها، فهي بأن تمنع القضاء الذي يشتمل على الكلام و غيره أولى و هذا مذهب (- ش -).

<sup>٣</sup> جعفر سبحانى تبريزى و عبدالعزيز بن نحرير ابن براج، المهذب، عبدالعزيز بن نحرير ابن براج و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ٢، ص ٥٩٨.

<sup>٤</sup> فضل بن حسن طبرسى، المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف، مهدي رجايى، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، و طبرسى، ج ٢، ص ٥١٣.

وقال (-ح-): يجوز أن تكون قاضية فيما يجوز أن تكون شاهدة فيه، وهو جميع الأحكام الا الحدود و القصاص.  
وقال ابن جرير: يصح أن تكون قاضية فى كل ما يصح أن يكون الرجل قاضيا فيه، لأنهما من أهل الاجتهاد.

ابن زهره حلبى ( ٥٨٥ هـ ق.) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٥</sup>

غنية النزوع إلى علمى الأصول و الفروع؛ ص: ٤٣٨

و يقضى بشهادة المسلمين بشرط: الحرية و الذكورة و البلوغ و كمال العقل و العدالة فى جميع الأشياء بلا خلاف، غير أنه لا يقبل فى الزنى إلا شهادة أربعة رجال بمعينة الفرج فى الفرج، مع اتحاد اللفظ و الوقت، و متى اختلفوا فى الرؤية، أو نقص عددهم أو لم يأتوا بها فى وقت واحد، حدوا حد الافتراء بلا خلاف، أو شهادة ثلاثة رجال و امرأتين، و كذا حكم اللواط و السحق، بدليل إجماع الطائفة، و يقبل فيما عدا ذلك شهادة عدلين، و يعتبر فى صحتها اتفاق المعنى و مطابقة الدعوى دون الوقت بلا خلاف.

قطب الدين كيدرى (٦١٠ هـ ق.) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٦</sup>

إصباح الشيعة بمصباح الشريعة؛ ص: ٥٢٧

كتاب القضاء و البينة و الدعوى

الحاكم يجب أن يكون كاملا فى الأحكام و الخلقة، و كمال الأحكام أن يكون بالغا عاقلا حرا ذكرا، و كمال الخلقة أن يكون بصيرا و لا يكون أعمى، و ينبغى أن يكون عارفا للكتاب و السنة و الإجماع و الاختلاف و لسان العرب، فيعرف العام و الخاص، و المحكم و المتشابه، و المجمل و الفصل، و المطلق و المقيد، و الناسخ و المنسوخ، و العموم و الخصوص، و فى السنة خاصة المتواتر و الآحاد.

<sup>٥</sup> حمزه بن على ابن زهره و حمزه بن على ابن زهره، غنية النزوع إلى علمى الأصول و الفروع، ابراهيم بهادرى، ص ٤٣٨.

<sup>٦</sup> محمد بن حسين بيهقى نيشابورى كيدرى، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، محمد بن حسين بيهقى نيشابورى كيدرى و ابراهيم بهادرى، ص ٥٢٧.

محقق حلي (٦٧٦ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالي غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٧</sup>

شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام؛ ج ٤، ص: ٥٩

الأول في الصفات

و يشترط فيه البلوغ و كمال العقل و الإيمان و العدالة و طهارة المولد و العلم و الذكورة.

فلا ينعقد القضاء لصبي و لا مراهق و لا كافر لأنه ليس أهلا للأمانة و كذا الفاسق.

و يدخل في ضمن العدالة اشتراط الأمانة و المحافظة على فعل الواجبات و لا ينعقد القضاء لولد الزنى مع تحقق حاله كما لا تصح إمامته و لا شهادته في الأشياء الجليلة و كذا لا ينعقد لغير العالم المستقل بأهلية الفتوى و لا يكفيه فتوى العلماء و لا بد أن يكون عالما بجميع ما وليه و يدخل فيه أن يكون ضابطا فلو غلب عليه النسيان لم يجز نصبه.

و هل يشترط علمه بالكتابة فيه تردد نظرا إلى اختصاص النبي ص بالرياسة العامة مع خلوه في أول أمره من الكتابة و الأقرب اشتراط ذلك لما يضطر إليه من الأمور التي لا تتيسر لغير النبي ص بدون الكتابة.

و لا ينعقد القضاء للمرأة و إن استكملت الشرائط.

علامه حلي (٧٢٦ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالي غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٨ ٩ ١٠ ١١</sup>

قواعد الأحكام في معرفة الحلال و الحرام؛ ج ٣، ص: ٤٢١

الفصل الثاني في صفات القاضي

و يشترط فيه: البلوغ، و العقل، و الذكورة، و الإيمان، و العدالة، و طهارة المولد، و العلم.

<sup>٧</sup> جعفر بن حسن محقق حلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام، صادق حسيني شيرازي، ج ٤، ص ٥٩.

<sup>٨</sup> حسن بن يوسف علامه حلي، قواعد الأحكام، حسن بن يوسف علامه حلي و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ٣، ص ٤٢١.

<sup>٩</sup> حسن بن يوسف علامه حلي، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، حسن بن يوسف علامه حلي و فارس تبريزيان، ج ٢، ص ١٣٨.

<sup>١٠</sup> حسن بن يوسف علامه حلي، تبصرة المتعلمين في أحكام الدين (ترجمه)، حسن بن يوسف علامه حلي و ابوالحسن شعراني، ص ١٧٩.

<sup>١١</sup> حسن بن يوسف علامه حلي، نهج الحق و كشف الصدق، رضا صدر، حسن بن يوسف علامه حلي، و فرج الله حسيني، ص ٥٦٢.

إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان؛ ج ٢، ص: ١٣٨

الأول [فى شرائط القاضى]

يشترط فيه: البلوغ، و العقل، و الايمان، و العدالة، و طهارة المولد، و العلم، و الذكورة، و الضبط، و الحرية على رأى، و البصر على رأى، و العلم بالكتابة على رأى، و إذن الامام أو من نصبه، و لو نصب أهل البلد قاضياً لم تثبت ولايته، و لو تراضى خصمان بواحد من الرعية و حكم بينهما لزمه الحكم، و يشترط فيه ما شرط فى القاضى المنسوب عن الامام، و فى حال الغيبة ينفذ قضاء الفقيه من علماء الإمامية الجامع لشرائط الفتوى.

تبصرة المتعلمين فى أحكام الدين؛ ص: ١٧٩

[الفصل الأول- فى صفات القاضى]

و لا بد أن يكون: مكلفاً، مؤمناً، عدلاً، عالماً (ذكراً)، طاهر المولد، ضابطاً. و لا يكفيه فتوى العلماء.

نهج الحق و كشف الصدق؛ ص ٥٦٢

الفصل السابع عشر فى القضاء و توابعه و فيه مسائل

ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز أن يتولى القضاء العامى. و قال أبو حنيفة يجوز<sup>١٢</sup>. و قد خالف قوله تعالى و مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ<sup>١٣</sup> و العامى إذا حكم بالتقليد حكم بغير ما أنزل الله.

ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز أن يتولى المرأة القضاء. و قال أبو حنيفة يجوز<sup>١٤</sup>. و قد خالف قوله ص أَخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنْ وَّ لَاهَا الْقَضَاءَ قَدَمَهَا وَ آخَرَ الرَّجَالَ<sup>١٥</sup>. و لأن سماع صوتها حرام. و لأنه يخاف منه

<sup>١٢</sup> (٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٤ و الهداية ج ٣ ص ٧٤.

<sup>١٣</sup> (٦) المائدة: ٤٤.

<sup>١٤</sup> (٧) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٤ و الهداية ج ٣ ص ٧٨.

<sup>١٥</sup> (٨) و قد اعترف الفضل فى المقام بدلالة الحديث على تنزيل رتبتهن عن رتبة الرجال، فى جملة الأحوال، و منها منصب القضاء.



الافتتان و هو يمنع القضاء. و قال أبو حنيفة إذا أخطأ القاضى فحكم بما يخالف الكتاب و السنة لم ينقض حكمه<sup>١٦</sup>.

١٧

فخر المحققين حلى ( ٧٧١ هـ ق ) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>١٨</sup>

إيضاح الفوائد فى شرح مشكلات القواعد؛ ج ٤، ص: ٢٩٨

[الفصل الثانى فى صفات القاضى]

الفصل الثانى فى صفات القاضى و يشترط فيه البلوغ و العقل و الذكورة و الايمان و العدالة و طهارة المولد و العلم (فلا) ينفذ قضاء الصبى و ان كان مراهقا (و لا) المجنون (و لا) الكافر (و لا) الفاسق (و لا) المرأة و ان جمعت باقى الشرائط (و لا) ولد الزنا (و لا) الجاهل بالأحكام (و لا) غير المستقل بشرائط الفتوى و لا يكتفى بفتوى العلماء و يجب ان يكون عالما بجميع ما و ليه ضابطا محافظا على فعل الواجبات أمينا و لو غلب عليه النسيان أو ساوى ذكره لم يجوز توليته، و فى اشتراط علمه بالكتابة إشكال (١) و كذا البصر و الأقرب اشتراطهما و اشتراط الحرية و السلامة من الخرس لا الصمم.

(١) أقول: ينشأ (من) ان أكمل المناصب نبوة خاتم الأنبياء صلى الله عليه و آله و سلم و منها يتفرع الاحكام و الأركان و الكتابة ليست بشرط فيها لانه صلى الله عليه و آله كان أميا فإذا لم يشترط فى الأصل ففى الفرع اولى (و من) أنّها من آلات الضبط فإن القاضى يحتاج الى الضبط و التذكرة و هى أصل فيهما و الأصح عندى الاشتراط للاحتياط و هو اختيار الشيخ فى المبسوط و المصنف (و الجواب) ان النبى صلى الله عليه و آله معصوم فبعصمته و قوة حافظته لا يحتاج إليها و لانه عليه السلام يمتنع عليه السهو و النسيان خصوصا مع تواتر الوحي.

(عدم ردع جناب فخر المحققين، دال بر قبول اين فرمايش مى باشد.)

<sup>١٦</sup> (١) الهداية ج ٣ ص ٧٤ و بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٤.

<sup>١٧</sup> علامه حلى، حسن بن يوسف بن مطهر، نهج الحق و كشف الصدق - بيروت، چاپ: اول، ١٩٨٢ م.

<sup>١٨</sup> محمد بن حسن فخر المحققين، إيضاح الفوائد فى شرح إشكالات القواعد، حسين موسى كرماني و ديكران، ج ٤، ص ٢٩٨.

شهيّد اول (٧٨٤ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>١٩</sup> ٢٠

الدروس الشرعية في فقه الإمامية؛ ج ٢، ص: ٦٥

[شرائط الفقيه]

و يشترط في القاضي المنسوب البلوغ، و العقل، و الذكورة- و إن كان تحكيماً- و الإيمان، و العدالة، و طهارة المولد، و أن يغلب حفظه نسيانه، و الكتابة، و البصر على الأصح، و الحرّية، و انتفاء الخرس. أمّا الصمم فلا يمنع من القضاء مطلقاً، و الاستقلال بالإفتاء بأن يعلم المقدمات السبع، الكلام و الأصول و النحو و اللغة و التصريف، و شرائط الحدّ و البرهان، و اختصاصه بقوة قدسيّة يأمن معها الغلط، و يعلم الأصول الأربعة: الكتاب و السنّة و الإجماع و دلالة العقل.

غاية المراد في شرح نكت الإرشاد؛ ج ٤، ص ٣ :

المطلب الأوّل يشترط فيه: البلوغ، و العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهارة المولد]

[المطلب الأوّل يشترط فيه: البلوغ، و العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهارة المولد، و العلم، و الذكورة، و الضبط، و الحرّية على رأى، و البصر على رأى، و العلم بالكتابة على رأى، و إذن الإمام أو من نصبه.

شمس الدين حلي (٨٣٢ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٢١</sup>

معالم الدين في فقه آل ياسين؛ ج ٢، ص: ٣٤١

المقدّمة الثانية: في صفات القاضي

<sup>١٩</sup> محمد بن مكّي شهيد اول و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، الدروس الشرعية في فقه الإمامية، ج ٢، ص ٦٥.

<sup>٢٠</sup> محمد بن مكّي شهيد اول، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد، محمد بن مكّي شهيد اول، رضا مختاري، و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج

٤، ص ٣.

<sup>٢١</sup> جعفر سبحاني تبريزي و محمد بن شجاع انصاري، معالم الدين في فقه آل ياسين، محمد بن شجاع انصاري و ابراهيم بهادري، ج ٢، ص ٣٤١.

و هي البلوغ، و العقل، و الإيمان، و العدالة، و الذكورة، و طهارة المولد، و العلم، و الكتابة، و البصر، و الحرية، و غلبة الحفظ على النسيان، و عدم الخرس، لا الصمم.

و يشترط أمانته، و محافظته على فعل الواجبات، و استقلاله بشرائط الفتوى، و لا يكفيه فتوى العلماء.

شاهد ثاني (٩٦٦ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالي غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٢٢ ٢٣</sup>

الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ٦٢

[و في الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء]

و في الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء و هو البلوغ و العقل و الذكورة و الأيمان و العدالة و طهارة المولد إجماعاً، و الكتابة و الحرية و البصر على الأشهر، و النطق و غلبة الذكر، و الاجتهاد في الأحكام الشرعية و أصولها، و يتحقق بمعرفة المقدمات الست و هي الكلام، و الأصول، و النحو، و التصريف، و لغة العرب، و شرائط الأدلة، و الأصول الأربعة و هي الكتاب، و السنة، و الإجماع، و دليل العقل.

مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام؛ ج ١٣، ص: ٣٢٦

[الأول: في الصفات]

الأول: في الصفات و يشترط فيه: البلوغ، و كمال العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهارة المولد، و العلم، و الذكورة.

(١) هذه الشرائط عندنا موضع وفاق.

أما الأولان فلأن الصبيّ و المجنون لا ولاية لهما على أنفسهما، فانتفاؤها عن غيرهما أولى. و لا ينفذ قولهما على أنفسهما، فأولى أن لا ينفذ على غيرهما.

<sup>٢٢</sup> زين الدين بن علي شهيد ثاني و ديكران، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (١٠ جلدی)، ج ٣، ص ٦٢.

<sup>٢٣</sup> جعفر بن حسن محقق حلي و زين الدين بن علي شهيد ثاني، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي شهيد ثاني و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ١٣، ص ٣٢٦.

و أما الإيمان، فإن أريد به الإسلام أو ما فى معناه فاشترطه واضح، لأن الكافر ليس من أهل التقليد على المسلم ولا على [غيره] مثله. و إن أريد به الخاصّ المتعارف عندنا - كما هو الظاهر - فلمشاركة غيره للكافر فى عدم أهليّة التقليد، و اختلاف الأصول المعتمدة فيه عند الفريقين. و جوزّ بعض العامّة تقليد الكافر القضاء على أهل دينه. و هو شاذّ. و كذا القول فى الفاسق، و لأنه لا يصلح للشهادة فللقضاء أولى.

و أما طهارة المولد فللقصور ولد الزنا عن تولّى هذه المرتبة، حتى إن إمامته و شهادته ممنوعتان، فالقضاء أولى. و أما العلم فللنهي عن القول على الله تعالى بدونه، و قد قال النبىّ صلّى اللّٰه عليه و آله: «القضاة ثلاثة: واحد فى الجنّة، و اثنان فى النار، فالذى فى الجنّة رجل عرف الحقّ فقضى به، و اللذان فى النار: رجل عرف الحقّ فجار فى الحكم، و رجل قضى للناس على جهل».

#### و أما اشتراط الذكورة

١- فلعدم أهليّة المرأة لهذا المنصب، لأنه لا يليق بحالها مجالسة الرجال و رفع الصوت بينهم، و لا بدّ للقاضى من ذلك.

٢- و قد قال صلّى الله عليه و آله: «لن يفلح قوم وليتهم امرأة».

سيد احمد اردبيلى (٩٩٣ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٢٤</sup>

مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان؛ ج ١٢، ص: ١٥

و أمّا اشتراط الذكورة، فذلك ظاهر فيما لم يجز للمرأة فيه أمر، و أمّا فى غير ذلك فلا نعلم له دليلا واضحا، نعم ذلك هو المشهور. فلو كان إجماعا، فلا بحث، و الّا فالمنع بالكلية محلّ بحث، إذ لا محذور فى حكمها بشهادة النساء، مع سماع شهادتهن بين المرأتين مثلا بشيء مع اتصافها بشرائط الحكم.

---

<sup>٢٤</sup> احمد بن محمد مقدس اردبيلى، مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان، مجتبى عراقى، احمد بن محمد مقدس اردبيلى، و حسين يزدى، ج ١٢،

شيخ حر عاملي (١١٠٤ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالي غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٢٥</sup>

هداية الأمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل؛ ج-٨، ص: ٣٥٩

[الباب] الأول في صفات القاضى و ما يعتبر فيه، و هو اثنا عشر

١- الإسلام.

٢- الإيمان.

٣- الذكورة.

٤- العدالة.

٥- العلم.

٦- الفقه.

٧- الثقة.

٨- رواية الحديث أو جملة منه.

٩- فهم الكتاب و السنة أو قدر منهما.

١٠- أن لا يعمل إلّا بهما.

١١- أن يرجح بالمرجّحات المنصوصة لا بالرأى و لا بمرجّحات العامّة.

١٢- أن يعمل بالدلالات القطعية الظاهرة الواضحة لا بالدلالات الظنّية إلّا مع دليل آخر و لا بغير الكتب المعتمدة،

و قد تقدّم في المقدمات ما يدلّ على ذلك و يأتي ما يؤيّد، و نذكر هنا اثني عشر حديثاً.

---

<sup>٢٥</sup> محمد بن حسن حر عاملي، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ٨، ص ٣٥٩.

فاضل هندی ( ۱۱۳۷ هـ ق ) (رحمة الله تبارك و تعالیٰ غفرانه و رضوانه عليه):<sup>۲۶</sup>

كشف اللثام و الإبهام عن قواعد الأحكام؛ ج ۱۰، ص: ۱۷

[الفصل الثاني في صفات القاضي]

الفصل الثاني في صفات القاضي و يشترط فيه البلوغ و العقل و الذكورة و الإيمان و العدالة و طهارة المولد و العلم

۱- اتِّفَاقاً.

فلا ينفذ قضاء الصبيّ و إن كان مراهقاً، و لا المجنون مطبقاً أو دورياً، فإنَّهما لا يصلحان للولاية على أنفسهما، فأولى أن لا يصلحا لها على الناس.

و لا الكافر و لا الفاسق و هو يعمّ غير المؤمن من فرق الإسلام؛ لعدم الثقة و الصلاحية للإمامة في الصلاة و للشهادة، فالقضاء أولى، و الأخبار الآمرة بالتقاضى إلى رجل منكم يخرج غير المؤمن، و نفى السبيل للكافر على المسلم يخرج الكافر. و من العامّة من جوزّ تولية الكافر على أهل ملّته أو نحلته.

و لا المرأة و إن جمعت باقي الشرائط

۲- لما في الأخبار من نقصان عقلها و دينها

۳- و قيام اثنتين منهنّ مقام رجل في الشهادة غالباً،

۴- و عدم صلاحيتها للإمامة في الصلاة للرجال،

۵- و قول الباقر عليه السلام في خبر جابر: و لا تولّى المرأة القضاء و لا تولّى الأمانة.

و أجاز أبو حنيفة توليتها فيما يقبل فيه شهادتها. و ابن جرير مطلقاً.

حسين بن محمد بحراني ( ۱۲۱۶ هـ ق ) (رحمة الله تبارك و تعالیٰ غفرانه و رضوانه عليه):<sup>۲۷</sup>

الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع؛ ج ۱۴، ص: ۱۴

و كذلك المرأة خرجت بقيد الذكورية فلا تصلح للقضاء و إن صلحت للفتوى و مع ذلك

<sup>۲۶</sup> محمد بن حسن فاضل هندی، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ۱۰، ص ۱۷.

<sup>۲۷</sup> حسين بن محمد آل عصفور و حسين بن محمد آل عصفور، الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع، محسن آل عصفور، ج ۱۴، ص ۱۴.

- ١- فلعدم أهليتها لمجالسة الرجال لانهتاك الستر به
- ٢- وكذلك رفع الصوت لها بينهم بناء أعلى أنّها عورة مطلقا إّلا فيما استثني أو عورة مكروه ظهورها كما دلّ عليه حديث المناهى مؤيد لمنع توليها القضاء و إّلا لا يكون مؤسسا للاستدلال لما فى التزام ذلك من الاشكال
- ٣- فيدلّ على منعها من القضاء ما جاء فى الحديث المروى عن النبيّ «صلى الله عليه و آله» على ما رواه الفريقان مرسلًا لا يفلح قوم وليتهم امرأة لكنّه كما ترى فى الدلالة على شفا جرف هار
- ٤- و الأولى الاستدلال عليه بما فى الفقيه و المجالس عن حماد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبيه عن جعفر بن محمّد عن آبائه «عليهم السلام» فى وصية النبيّ «صلى الله عليه و آله» لعليّ «عليه السلام» قال: يا عليّ ليس على المرأة جمعة إلى أن قال: و لا تولّى القضاء.
- ٥- و فى خبر الجعفى المروى فى الخصال المشتمل على الأمور الفارقة بين الرجل و المرأة فى كثير من الأحكام قال: سمعت أبا جعفر «عليه السلام» يقول: ليس على النساء أذان و لا إقامة و لا جمعة و لا جماعة إلى أن قال: و لا تولّى المرأة القضاء و لا تلى الإمامة، الحديث.

سيد على طباطبائي (١٢٣١ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٢٨</sup>

رياض المسائل (ط - القديمة)؛ ج ٢، ص: ٣٨٥

[النظر الأول فى الصفات]

الصفات المشترطة فيه ستة

-التكليف بالبلوغ

-و كمال العقل

-و الإيمان بالمعنى الأخص أى الاعتقاد بالأصول الخمسة

-و العدالة و طهارة المولد عن الزنى

<sup>٢٨</sup> على بن محمد على طباطبائي كربلايى، رياض المسائل (ط. القديمة)، ج ٢، ص ٣٨٥.

- و العلم و لو بالمعنى الأعم الشامل للظن الاجتهادى بالحكم الشرعى القائم مقامه بالدليل القطعى فهو فى الحقيقة علم و لو بوسيلة الظن فإنه فى طريق الحكم لا نفسه
- و الذكورة بلا خلاف فى شىء من ذلك أجده بيننا

١- بل عليه الإجماع فى عبارات جماعة كالمسالک و غيره فى الجميع و شرح الفوائد للمقدس الأردبیلی ره فيما عدا الثالث و السادس و الغنية فى العلم و العدالة و نهج الحق للعلامة فى العلم و الذكورة

٢- و هو الحجة مضافا إلى الأصل بناء على اختصاص منصب القضاء بالإمام ع اتفاقا فتوى و نسا و منه زيادة على ما مضى المروى بعدة طرق و فيها الصحيح فى الفقيه اتقوا الحكومة فإنما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين كنبى أو وصى نبى خرج منه القاضى المجتمع لهذه الشرائط بالإذن من قبله كما يأتى بالنص و الإجماع و ليسا فى فاقدها كلا أو بعضا أما فقد الثانى فظاهر سيما بعد ما ظهر من الإجماع على العدم و أما الأول فلاختصاصه بجامع الشرائط بحكم الصراحة بالإضافة إلى بعضها و التبادر بالإضافة إلى آخر منها فالأصل أقوى حجة على العدم مضافا إلى الإجماع الظاهر و المحكى كما تقدم و فحوى الصحيح المتقدم بالإضافة إلى اشتراط العدالة و العلم و نحوه بالإضافة إلى الدلالة على اعتبارهما فحوى النصوص الآتية من نحو مقبولة عمر بن حنظلة مما أمر فيه بالأخذ بما حكم الأعدل و الأعلم مع أن الصبى و المجنون ليسا من أهل الولاية على أنفسهما فكيف على غيرهما و الكافر و الفاسق و ولد الزنى ليسوا من أهل التقليد مع تنفر الطباع عن الأخير و المنع عن إمامته و شهادته كالفاسق فالقضاء أولى به و النصوص المستفيضة بل المتواترة فى المنع عن الترافع إلى حكام الجور و الظلمة و قضاة العامة فى اعتبار الإيمان و العدالة صريحة

-و مثلها النصوص الأخر فى اعتبار الذكورة ففى الخبر

٣- لا يصلح [يفلح قوم وليهم] وليتهم امرأة

٤- و فى آخر فى وصية النبى ص لعلى ع يا على ليس على المرأة جمعة إلى أن قال و لا تولى القضاء فتدبر و النصوص الأخر على اعتبار العلم مضافا إلى ما مر إليه الإشارة مستفيضة بل متواترة ففى الصحيح من أفتى الناس بغير علم و لا هدى من الله تعالى لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه و فيه أنهاك عن خصلتين ففيهما هلك من هلك إياك أن تفتى الناس برأىك و تدين بما لا تعلم و يدخل فى العدالة اشتراط الأمانة و المحافظة على الواجبات عن الفوات و توطين النفس على ترك المحرمات و لا ينعقد القضاء إلا لمن له شرعا أهلية الفتوى كأن يكون مجتهدا مطلقا لا متجزيا فإنه ليس



له أهليتها كما حقق في محله مستقصى و سيأتي الإشارة إليه في الجملة أيضا و لازم ذلك أنه لا يكفيه مجرد اطلاعه بفتوى الفقهاء لعدم كونه بذلك مجتهدا مطلقا يجوز له الإفتاء و القضاء بل و لا متجزيا أيضا بناء على أن مناط الاجتهاد مطلقا إنما هو العلم بمدارك الأحكام كلاً أو بعضاً لا الاطلاع بفتوى الفقهاء فلو حصل له دون الأول لم يكن مجتهدا كما أنه لو انعكس فعلم بالمدارك و لم يطلع بها كان مجتهدا مطلقا لو علم بالمدارك كلها و متجزيا لو علم ببعضها و الأصل في اعتبار أهلية الفتوى في صحة القضاء بعد الإجماع الظاهر و المحكى في الروضة و المسالك و غيرهما ما مضى من النصوص المعتمدة للعلم في الفتوى و نحوها الأصول و العمومات من الكتاب و السنة المستفيضة بل المتواترة الناهية عن العمل بالمظنة و من ليس له الأهلية لا يحصل له سوى المظنة غالبا المنهى عن العمل بها بل من له الأهلية كذلك أيضا إلا أن حجية ظنه مقطوع بها مجمع عليها فهو ظن مخصوص في حكم القطع كسائر الظنون المخصوصة من ظواهر الكتاب و السنة المتواترة اللفظية و الأنساب و السوق و اليد و غيرها و لا كذلك ظن من ليس له الأهلية إذ لا دليل على حجيته قاطعا بل و لا ظنيا و لو سلم الأخير فغايبته إثبات الظنى بمثله و هو غير جائز بإطباق العقلاء و من هنا ينقدح وجه المنع عن التجزى إذ ليس معناه إلا العمل بالمظنة في بعض الأحكام الشرعية بما حصل له من المعرفة بجزئيات المدارك و الشرائط الاجتهادية المتعلقة به خاصة و لا قطعى على حجيتها بل و لا ظنى أيضا و إن استدلل لها بما يأتي من بعض الأخبار قريبا لما سيظهر لك من ضعفه جدا و على تقدير صحته فغايبته إثبات الظنى بالظنى و هو مع ما فيه مما مضى فيه دور أو تسلسل أيضا و لا كذلك المجتهد مطلقا لقيام الدليل القاطع على حجية ظنه من الإجماع و الاعتبار المركب من مقدمات قطعية بديهية مجمع عليها بقاء التكاليف بالأحكام و انسداد باب العلم إليها و عدم التكليف بما لا يطاق أصلا فعدم العمل بمظنته و اعتبار العلم حينئذ يستلزم إما ارتفاع التكاليف أو التكليف بما لا يطاق و هما بديهما الفساد و لا إجماع في المتجزى لمكان الخلاف و لا اعتبار أيضا لعدم اجتماع المقدمات الثلاث له جميعا من حيث عدم صحة دعواه انسداد باب العلم في المسألة التي لم يجتهد فيها بعد إطباق الكل و اعترافه أيضا بقصوره و احتمال ظهور خلاف ظنه بتتبع مدارك ما عداها و كذا دعواه عدم التكليف بما لا يطاق في حقه لأنه في وسعه و طاقته تحصيل المعرفة بالمدارك كلها فكيف يقول لا يكلفني الله تعالى بما لا يطاق في المسألة التي أنا فيها و لا بد مع ذلك أن يكون ضابطا فلو غلبه النسيان لم ينعقد له القضاء كما هنا و في الشرائع و الفوائد و القواعد و الدروس و غيرها و الظاهر عدم الخلاف فيه و تدل عليه عبارة الروضة ظاهرا و وجهه واضح و قيده بعض الأصحاب بالضبط في محل الحكم لا مطلقا قال إذ ما نجد مانعا لحكم من لا ضبط له كثيرا له مع اتصافه بالشرائط و ضبط حكم هذه الواقعة انتهى و لا بأس به

### منهل يشترط في القاضى الذكورة

فلا ينفذ قضاء المرأة و ان كانت عالمة مجتهدة و قد صرح بهذا الشرط في ف و فع و يع و د و ير و التبصرة و عد و س و لك و الكشف و لهم و جوه منها

١- ظهور الاتفاق عليه و منها أنه حكى في الرياض عن العلامة دعوى الاجماع<sup>٣٠</sup> قائلا يشترط الذكورة بلا

خلاف فيه اجده بيننا بل عليه الاجماع في نهج الحق و يعضد ما حكاه قول لك هذا الشرط موضع وفاق

٢- و منها الاصل و قد نبه عليه في الخلاف بقوله لا يجوز ان تكون المرأة قاضية في شيء من الاحكام دليلنا

ان جواز ذلك يحتاج الى دليل لان القضاء حكم شرعى فمن قال تصلح له يحتاج الى دليل

٣- و منها ما تمسك به في لك قائلا اما اشتراط الذكورة فلعدم اهلية المرأة هذا المنصب لأنه لا يليق بحالها

مجالسة الرجال و رفع الصوت بينهم و لا بد للقاضى من ذلك

٤- و منها ما احتج به في الكشف من عدم صلاحيتها للإمامة في الصلاة للرجال فالقضاء بينهم اولى بعدم الجواز

٥- و منها ما احتج به في الكشف قائلا لا ينعقد قضاء المرأة و ان جمعت باقى الشروط لما في الاخبار من

نقصان عقلها و دينها

٦- و قيام اثنين منهن مقام رجل واحد في الشهادة غالبا

٧- و منها ما استدل في الخلاف و الرياض من النبوى المرسل لا يفلح قوم وليهم امرأة

٨- و منها ما عول عليه في الخلاف قائلا و قال ع اخروهن من حيث اخرهن الله فمن اجاز لها ان تلى القضاء

فقدمها و اخر الرجل

٩- و منها ما استند اليه في الخلاف أيضا قائلا و قال ص من فاته شيء من صلاته فليسبح فان التسبيح للرجال

و التصفيق للنساء فالنبي ص منعها عن النطق لثلاثا يسمع كلامها للافتتان بها فبان يمنع القضاء الذى يشتمل

على الكلام و غيره اولى

<sup>٢٩</sup> محمد بن على طباطباي، المناهل، ص ٦٩٤.

<sup>٣٠</sup> در كتب مرحوم علامه حلى، ما اين ادعا را نيافتيم، نه در كتاب تبصرة و نه در قواعد و نه در كتاب ارشاد.

١٠- ومنها ما نبه عليه في الكشف بقوله و لقول الباقر ع في خبر جابر و لا يول المرأة و لا تولى الامارة

١١- ومنها ما نبه عليه في الرياض بقوله و في خبر اخر في وصية النبي ص لعلى ع يا على ليس على المرأة جمعة الى ان قال و لا تولى القضاء

١٢- ومنها ان الام لا تصلح ان تكون ولية على ولدها و لا على بنتها فعدم صحة ولايتها و ولايتها غيرها من النساء على سائر الناس في القضاء

و الحكم اولى و لا فرق في ذلك بين قضائها على الرجال و النساء و الخنثى

محمد حسن نجفى (١٢٦٦ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٣١</sup>

جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام؛ ج ٤٠، ص: ١٢

[النظر الأول فى الصفات]

الأول فى الصفات و يشترط فيه أى القاضى الذى يراد نصبه منهم (عليهم السلام) البلوغ و كمال العقل و الايمان و العدالة و طهارة المولد و العلم و الذكورة

بلا خلاف أجده فى شىء منها، بل فى المسالك «هذه الشرائط عندنا موضع وفاق» بل حكاها فى الرياض عن غيرها أيضاً، و عن الأردبيلي دعواه فيما عدا الثالث و السادس، و الغنية فى العلم و العدالة، و نهج الحق فى العلم و الذكورة. و حينئذ فلا ينعقد منصب القضاء لصبي و لو مراهق و لا مجنون و لو أدوارا حال جنونه، لسلب أفعالهما و أقوالهما و كونهما مولى عليهما، فلا يصلحان لهذا المنصب العظيم، و منصب الإمامة ليحيى (عليه السلام) و للصاحب روى له الفداء إنما كان لنوع من القضاء الإلهى، نحو عيسى بن مريم (عليه السلام).

و لا لكافر، لأنه ليس أهلاً للأمانة و لم يجعل الله له سبيلاً على المؤمن إذ الإسلام يعلو و لا يعلى عليه.

و كذا غير المؤمن الذى هو كافر فى الجملة أيضاً، لما تواترت النصوص فى النهى عن المرافعة إلى قضاتهم بل هو من ضروريات مذهبنا.

<sup>٣١</sup> محمد حسن بن باقر صاحب جواهر، جواهر الكلام (ط. القديمة)، ابراهيم سلطاني نسب و محمد حسن بن باقر صاحب جواهر، ج ٤٠، ص ١٢.

بل لا يصلح لهذا المنصب الفاسق الإمامي فضلا عن غيره، لما هو المعلوم من النص و الفتوى من قصوره عن مرتبة الولاية على يتيم و نحوه فضلا عن هذا المنصب الجليل.

و لا يخفى عليك أنه يدخل في ضمن العدالة التي قد تقدم البحث فيها في كتاب الصلاة اشتراط الأمانة و المحافظة على الواجبات ضرورة عدمها في غير الأمين و تارك الواجب، كما هو واضح.

و كذا لا ينعقد القضاء لولد الزنا مع تحقق حاله، كما لا تصح إمامته و لا شهادته في الأشياء الجليلة و غيرها، كما هو واضح بناء على كفره، أما على غيره فالعمدة الإجماع المحكى و فحوى ما دل على المنع من إمامته و شهادته إن كان و قلنا به، مؤيدا بنفر طباع الناس منه، و إلا فمقتضى العمومات دخوله.

نعم لا ريب في اعتبار العلم،

قال الباقر (عليه السلام): «من أفتى الناس بغير علم و لا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه»

و قال الصادق (عليه السلام): «أنهاك عن خصلتين فيهما هلاك الرجال: أنهاك أن تدين الله بالباطل، و تفتى الناس بما لا تعلم»

و نحوه غيره و في الخبر «القضاة ثلاثة:

واحد في الجنة و اثنان في النار، فالذى في الجنة رجل عرف الحق فقضى به، و اللذان في النار رجل عرف الحق فجار في الحكم، و رجل قضى للناس على جهل».

(ادله اشتراط رجوليت در بيان صاحب جواهر ره)

١. و أما الذكورة فلما سمعت من الإجماع و

٢. النبوى «لا يفلح قوم وليتهم امرأة»

٣. و في آخر «لا تتولى المرأة القضاء»

٤. و في وصية النبى (صلى الله عليه و آله) لعلى (عليه السلام) المروية في الفقيه بإسناده عن حماد «يا على

ليس على المرأة جمعة - إلى أن قال -: و لا تولى القضاء»

٥. مؤيدا بنقصها عن هذا المنصب، و أنها لا يليق لها مجالسة الرجال و رفع الصوت بينهم،

٦. و بأن المنساق من نصوص النصب في الغيبة غيرها، بل في بعضها التصريح بالرجل،

٧. لا أقل من الشك و الأصل عدم الاذن. و من ذلك يعلم الوجه في كثير من الشرائط، ضرورة كونهم أعلم بمن يجوز نصبه مع الحضور، و في زمن الغيبة المدار على ما وصل إلينا عنهم (عليهم السلام) من عبارة النصب و مع فرض الشك فلا ريب في أن الأصل عدم.

شيخ اعظم انصارى ( ١٢٨١ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٣٢</sup>

القضاء و الشهادات (للشيخ الأنصارى)؛ ص: ٤٠

[اشتراط الذكورة في القاضى]

(و) يشترط في القاضى أيضا (الذكورة)

١- فالمرأة لا تولّى القضاء، كما في النبوى المطابق

٢- للأصل

٣- المنجبر بعدم الخلاف في المسألة.

سيد احمد خونسارى (١٤٠٥ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالى غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٣٣</sup>

جامع المدارك في شرح مختصر النافع؛ ج ٦، ص: ٧

و أما الذكورة

١- فادعى الإجماع على اعتبارها

٢- و استدلل أيضا على اعتبارها بالنبوى «لا يفلح قوم ولّتهم امرأة».

٣- و قوله عليه السلام «ليس على النساء جمعة و لا جماعة - إلى أن قال - و لا تولّى القضاء» و في خبر آخر

«لا تولّى المرأة القضاء و لا تولّى الإمارة»

٤- مضافا إلى التقييد بالرجل في المقبولة و المشهورة.

<sup>٣٢</sup> مرتضى بن محمد امين انصارى، القضاء و الشهادات (انصارى)، كميته تحقيق تراث شيخ اعظم مجمع الفكر الاسلامى، ص ٤٠.

<sup>٣٣</sup> احمد موسى خونسارى، جامع المدارك في شرح المختصر النافع، على اكبر غفارى و احمد موسى خونسارى، ج ٦، ص ٧.

و يمكن المناقشة في بعض ما ذكر، فإنّ التولية ظاهرة في الرئاسة غير القضاء، و التعبير بلا يفلح لا ينافي الجواز، و كذا التعبير بليس على النساء لا ينافيه، ألا ترى أنّ المرأة تصلّى جماعة مع النساء و ما ذكر في المتن من دخول اشتراط الأمانة و المحافظة على الواجبات في العدالة إن كان المراد وجود الملكة غير المنافي مع التخلف فلا كلام فيه و إن كان ما ينافي مع التخلف فهو مساوق العصمة.

مرحوم ميرزا جواد تبریزی (١٤٢٧ هـ ق) (رحمة الله تبارك و تعالی غفرانه و رضوانه عليه):<sup>٣٤</sup>

أسس القضاء و الشهادة؛ ص: ١٣

و يشترط فيه البلوغ و كمال العقل و الإيمان و العدالة و طهارة المولد و العلم و الذكورة.

... و كيف ما كان فلا ينبغي الاشكال و التردد في اعتبار البلوغ و الذكورة في القاضى، سواء أ كان القاضى ابتدائيا أم

قاضى تحكيم،

١. لأنّه قد ورد في معتبرة سالم ابن مكرم

٢. و في صحيحة الحلبي المتقدمين عنوان الرجل فلا يعم العنوان للصبى و المرأة.

و دعوى أنّ ذكر الرجل باعتبار أنّ الغالب في العالم بالقضاء هو الرجل مع كون قاضى التحكيم رجلا مفروض في السؤال في صحيحة الحلبي، فلا يدلّ على التقييد، و على الجملة ذكر الرجل أو فرضه في السؤال لا يدلّ على الاختصاص و لا يمنع عن الأخذ بالإطلاق في مقبولة عمر بن حنظلة، حيث ذكر - عليه السلام - فيها: «ينظران إلى من كان منكم - إلخ»، فإنّها تعمّ من كان منهم بلا فرق بين الذكر و الأنثى.

٣. لا يمكن المساعدة عليها، لا لضعف المقبولة سندا، كما بنينا عليه سابقا و عدلنا عنه فيما بعد، حيث إنّ عمر

بن حنظلة من المعاريف الذين لم ينقل فيهم قدح، بل لانصرافها إلى الرجل أيضا لما علم من الشارع من

إرادته الستر من المرأة و إرادته ترك مواجهتها مع الأجانب مهما أمكن، فلا يجعل لها ما يقتضى مواجهتها

معهم فلم يرض الشارع بإمامتها للرجال،

<sup>٣٤</sup> جواد تبریزی، أسس القضاء و الشهادة، ص ١٣.

٤. و قد ورد فيما رواه الصدوق بسنده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه في وصية النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلي: «يا علي ليس على المرأة جمعة و لا جماعة- إلى أن قال:- و لا تولى القضاء، الحديث».

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لو وقعت المخاصمة بين امرأتين و جعلتا امرأة أخرى قاضى التحكيم بينهما لا يكون قضاؤها نافذا في حقهما.

سيد عبدالكريم موسى اردبيلي ( حفظه الله تبارك و تعالى):<sup>٣٥</sup>

فقه القضاء؛ ج ١، ص: ٨٩

الفصل السابع: في اشتراط الذكورة

قال المحقق رحمه الله:

«و يشترط فيه ... الذكورة ... و لا ينعقد القضاء للمرأة و إن استكملت الشرائط.»

فقد تذكر لاشتراط الذكورة في القاضى أدلة نسردها بالترتيب التالي:

الأول: الكتاب

١- قال الله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ».

وجه الاستدلال أنّ للرجال قيمومة على النساء و لازم القيمومة السلطة و لمّا كان القضاء نوعاً من الولاية و الحكومة فلو تقرر أنّ تتولّى المرأة القضاء لكان لها بمقتضى ذلك، الولاية و الحكومة على الرجال و هذا خلاف المطلوب من الآية الكريمة.

فقد ورد في شأن نزولها؛ أنّ امرأة من الأنصار نشزت على زوجها، فلطمها فانطلق أبوها معها إلى النبي صلى الله عليه و آله فقال: أفرشته كريمتى فلطمها، فقال النبي صلى الله عليه و آله: «لتقتصّ من زوجها». فانصرفت مع أبيها

<sup>٣٥</sup> عبد الكريم موسى اردبيلي، فقه القضاء، ج ١، ص ٨٩.

لتقتص منه فقال النبي صلى الله عليه وآله: «ارجعوا، فهذا جيراثيل أتاني و أنزل اللّٰه هذه الآية، أردنا أمراً و أراد اللّٰه أمراً. و الذي أراد اللّٰه خير» و رفع القصاص.

و لعلّ الضرب كان للتأديب و المرأة كانت ناشزة بحيث جاز ضربها كما جاء في القرآن:

«و اللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَ أَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَ اضْرِبُوهُنَّ».

أقول: إنّ دلالة الآية على عدم أهلية المرأة للقضاء - على ما قيل - موقوفة على أن تكون «قَوَامُونَ» بمعنى: المسلطون عليهنّ في التدبير و التأديب و الرياضة و التعليم، و القيمة بمعنى الولاية و تكون عامة لجميع الشئون و ليست مختصة بالزوجية. و أن يكون المراد «بما فضّل الله» جعل الفضيلة له تشريعاً و تكويناً في قوّة العقل و التدبير.

قال العلامة الطباطبائي رحمه الله: «عموم هذه العلة يعطى أن الحكم المبنيّ عليها أعنى قوله:

«الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» غير مقصور على الأزواج ... بل الحكم مجعول لقبيل الرجال على قبيل النساء من الجهات العامة التي ترتبط بها حياة القبيلين جميعاً ... كجهتي الحكومة و القضاء ... و كلّ ذلك ممّا يقوم به الرجال على النساء و على هذا فقولهم: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» ذو إطلاق تامّ.»

أقول: يمكن أن يكون القوام بمعنى من يصلح و يحافظ كما قال في لسان العرب: «قد يجيء القيام بمعنى المحافظة و الإصلاح و منه قوله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» و قوله تعالى «مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً» أى ملازماً محافظاً.» و في تاج العروس:

«قال الفراء: ... القوام، المتكفل بالأمر.» و في أقرب الموارد: «قام الرجل على المرأة و ...

صانها و قام بشأنها.»

و قال القاضي ابن البرّاج رحمه الله: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» يعنى: إنّهم قوامون بحقوق النساء التي لهنّ على الأزواج.»

و مع أنّ الآية ناظرة إلى نظام الأسرة أو هي تعليل لتفاوت المرأة و الرجل في سهامهما من الميراث كما أنّ الآيات السابقة شاهدة عليها. و لا أقلّ من الشكّ في إطلاق «قَوَّامُونَ» مع وجود ما يحتمل أن يكون قرينة، فلا تكون دليلاً على قيمة الرجل على المرأة بمعنى ولايته عليها مطلقاً و لو سلّمنا أنّ معنى القيمة في الآية الولاية. مع أنّ الالتزام بأنّ كلّ رجل بمقتضى الجنسية أو بمقتضى إنفاقه على خصوص زوجته قوام على جميع النساء بعيد بل غير ممكن.



إن قلت: ورود هذا المحذور منوط بكون الولاية فعليةً أما إذا كانت اقتضائيةً فلا؛ قلنا:

غاية دلالة الآية أن للرجل ولاية على زوجته بما فضل الله عليها و بما أنفق. و لا أقلّ من الاحتمال، و هو يكفي في عدم صحّة الاستدلال.

فعليه إن استفادة معنى كلّي عامّ من الآية، ليشمل حتّى الروابط الاجتماعيّة الأخرى، لا تخلو من إشكال؛ حيث إنّ القيام بشئون المرأة، في العلاقات الزوجية و الحياة العائليّة المشتركة، لا يستلزم بالضرورة أن تكون بقية علاقاتها و مسؤولياتها الاجتماعيّة كذلك و إلّا فعلى هذا الفهم يلزم أن نمنع النساء من كلّ الأعمال الإداريّة، و النشاطات الحكوميّة، في جميع مرافق الدولة؛ فلا يجوز للمرأة، أن تتولّى مسؤوليّة واحدة، صناعيّة أو غير صناعيّة، وزارية أو نيابيّة، أو أيّة مسؤوليّة في أيّة تنظيمات حرفيّة، أو غيرها، لوجود الولاية و السلطة على الرجال في كلّها. فاستفادة مثل هذا الحكم، من هذه الآية الكريمة، لا تخلو من إشكال.

٢- و من الآيات أيضاً قوله تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ». يرد على الاستدلال بها ما مرّ في الآية السابقة من كونها مختصة بحقوق الزوجية و أن عموم الأفضليّة لا تستفاد منها؛ لأنّ «درجة» نكرة في سياق الإثبات فهي لا تدلّ على العموم.

٣- و منها قوله تعالى: «أَوْ مَن يَشَاؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ». استدلّوا بأنّ الآية حاكية عن طباع النساء و أنّها ظريفة، ميّالة إلى الزينة، فاقدة لمنطق قوى في مقام الخصام، مع أنّ القضاء يقتضى قوّة في التفكير و إثبات الحقّ.

و لكنّ الظاهر أنّ الآية في مقام نقد الظاهرة الموجودة عند عرب الجاهليّة، و هو أنّهم يجعلون للّه بنات مع أنّهم ظلّت وجوههم عند التبشير بها مسودة و أنّ المرأة بنظرهم تُنشئ في الحلية و ضعيفة في مقام التفكير لا في مقام بيان حقيقة المرأة مع أنّ مجرد الاحتمال في الآية يمنع من الاستدلال.

٤- و منها قوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى». استدلّوا بها أيضاً بأنّ تصدّي المرأة للقضاء يستدعى أموراً: منها، خروجها من البيت و الاختلاط بالرجال و إسماع صوتها لهم و المجادلة معهم و هذه أمور مرغوبة عنها شرعاً.

كما عيروا عائشة بهذه الآية على خروجها إلى البصرة.

و لكن يمكن أن يقال: إنَّ المخاطبات بهذه الآية هي نساء النبي صلى الله عليه وآله فقط و لا تنسأهنَّ إلى النبي صلى الله عليه وآله خصوصية كما في الآية السابقة: «يا نساء النبي لستنَّ كأحدٍ من النساءِ إن اتقينَّ...» و أن الاختلاط مع الرجال و الكلام معهم مع مراعاة المصالح و الأحكام الشرعية لا يتنافى مع الشرع. مضافاً إلى أن قبول الاستدلال ينجرُّ إلى حصر النساء في البيوت و حرمة تصديهنَّ لأي أمر اجتماعي و هذا بعيد بل ممتنع. و أيضاً مخالف للسيرة المعلومة من أن النساء قد تصدَّين أموراً اجتماعية في زمن النبي صلى الله عليه وآله و الأئمة عليهم السلام مثل الحضور في ميادين الحرب للتداوى و الاشتغال بالتجارة و غيرها.

٥- و منها آية الشهادة و ستعرض لها في دليل الأولوية.

التاني: السنة

١- ما في البخارى عن أبى بكره قال: «لقد نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم. قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة.»

و الحديث حسن صحيح عند العامة و لكن عندنا ضعيف سنداً غير مشهور. و الشهرة الروائية عندهم لا تجبره و من حيث الدلالة غير واضحة في المقام؛ لأنها ناظرة إلى الحكومة لا القضاء خصوصاً السلطة المطلقة التي كانت في عرف الكسروية حينذاك.

و لعله أيضاً في مقام الإرشاد لا بيان الحكم الشرعي و الحرمة.

٢- ما رواه الصدوق في الخصال بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي قال: «سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام يقول: ليس على النساء أذان و لا إقامة و لا جمعة و لا جماعة و لا عيادة المريض ... و لا تولّى المرأة القضاء و لا تلى الإمارة و لا تستشار...»

و ذكر نحوه في آخر الفقيه عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آباءه في وصايا النبي صلى الله عليه وآله لعلّى عليه السلام و قال في جملتها: «و لا تولّى القضاء و لا تستشار...» و الظاهر منها هو الوضع دون التكليف على ما في الخصال و كذا في نقل الفقيه بناءً على كون «تولّى» فعلاً فيكون معناه فلا تتولّى القضاء لأنه يبطل أو لا يصحّ و إلّا فعلى المصدرية يكون معطوفاً على ما قبله فلا يدلّ إلّا على نفى الوجوب و الاستحباب المؤكّد، فلا ينافى الصحة إذا تصدّت له.

و فيه: أن هذه الجملة أيضاً: «و لا تولّى امرأة القضاء» مجمّلة غير قابلة للاستناد لأنّ معناها يمكن أن يكون لا ينعقد القضاء أو لا يصحّ ويمكن أن يكون لا يستحبّ أو لا يجب أو يحرم لأنّ الجمل الأخرى كلّ واحد بمعنى، مثلاً ليس أذان و لا إقامة و لا عيادة المريض يعنى لا يستحبّ؛ و لا جمعة و لا جماعة أى لا يجب؛ و لا يستشار أى لا تصلح و هذه الجملة محتمة بالاحتمالات المذكورة و ليس لها ظهور فى واحد منها.

٣- و هناك روايات تدلّ على مرجوحية مشاوراة النساء أو إيكال الأمور إليهنّ و أنّ المرأة لا تملك من أمرها ما جاوز نفسها و أنّهنّ ضعاف القوى و الأنفس و العقول، نواقص الإيمان و الحظوظ و أنّ فى مخالفة النساء البركة حتّى لو أمرن بالمعروف و نهين عن المنكر و غيرها.

و لكنّها مخدوشة سنداً أو دلالة و بعضها يقيد إطلاق عدم صلاحيتهنّ كما فى البحار عن كنز الكراچكى، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إياك و مشاوراة النساء إلّا من جرّبت بكمال عقل...»

٤- و قد يستدلّ بخبر أبى خديجة عن أبى عبد الله عليه السلام: «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم فإنّى قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه.»

الاستدلال مبنىّ على أنّ خبر أبى خديجة فى مقام بيان شرائط القاضى و كون مفهوم اللقب حجة، لا الردع عن الرجوع إلى قضاة الجور و لم يكن ذكر الرجل من باب التغليب. و لكن إن كان عموم أو إطلاق فى باب جعل الولاية فال تخصيص أو التقييد بهذا الحديث مشكل.

### الثالث: الإجماع

و فيه: أنّ الأصحاب خصوصاً القدماء منهم لم يتعرّضوا للمسألة فى كتبهم المعدّة للفقهاء المأثور كالهديات و المقنع وفقه الرضا. نعم جاء فى المبسوط و المهذب و الخلاف، إلّا أنّهم لم يدعوا الإجماع عليها.

قال الشيخ رحمه الله: «لا يجوز أن تكون المرأة قاضية فى شىء من الأحكام و به قال الشافعى، و قال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية فيما يجوز أن تكون شاهدة فيه، و هو جميع الأحكام إلّا الحدود و القصاص. و قال ابن جرير: يجوز أن تكون قاضية فى كلّ ما يجوز أن يكون الرجل قاضياً فيه، لأنّها تعدّ من أهل الاجتهاد. دليلنا: أنّ جواز ذلك يحتاج إلى دليل، لأنّ القضاء حكم شرعى، فمن يصلح له يحتاج إلى دليل شرعى. و روى عن النبىّ صلى الله عليه و آله أنّه قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأة» و قال صلى الله عليه و آله: «أخروهنّ من حيث أخرنّ الله» فمن أجاز لها أن تلى القضاء فقد قدّمها و آخر الرجل عنها. و قال صلى الله عليه و آله: «من فاتته شىء فى صلاته فليسبح،

فإنَّ التسبيح للرجال و التصفيق للنساء.» فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه و آله منعها من النطق لئلاَّ يسمع كلامها، مخافة الافتتان بها، فَبِأَن تُمنع القضاء الذي يشتمل على الكلام و غيره أولى.»  
و الإجماع إن كان ثابتاً فهو مدركىّ أو محتمل المدركية، فلا يكون دليلاً مستقلاً.

الرابع: دليل العقل

قد يقرّر دليل العقل بأنحاء مختلفة،

١- منها: دليل الأولوية بالنسبة إلى عدم قبول شهاداتهم في الحدود و القصاص، و شهاداتهم في الأمور الماليّة على نصف شهادات الرجال. و هذه حاكية عن نقصان المرأة بالنسبة إلى الرجل في الحفظ و التحمّل. قال الله تعالى: «وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى.»

أقول: تقبل شهادة امرأتين في حدّ الزنا منضمّات إلى ثلاثة رجال و كذلك تقبل شهادتهنّ منفردات أيضاً في الأمور المختصة بالنساء؛ كالبكاراة و الولادة و نحوها، فعلى هذا لا تنفى صلاحيتها للقضاء و لو في بعض الأمور إجمالاً، مضافاً إلى أنّ اشتراط شيء في الشهادة لا يدلّ بنحو الأولوية على اشتراطه في القضاء كما أنّ نفوذ شهادة الرجل منوط بانضمامها لشهادة رجل آخر، فهذا لا يدلّ على أنّ نفوذ قضاء الرجل منوط بتعدد القضاة. و أيضاً أنّ الأولوية إن كانت تدلّ على عدم حجّية قضاة المرأة منفردة في الحدود و القصاص فلا تدلّ على نفي صلاحيتها مطلقاً، فعلى هذا إن قبلنا القضاء بنحو الشورى، فهذه الأولوية لا تضرّ بقضاء النساء إذا كنّ متعدّدات و كنّ مجتمعات مع الرجال على حكم المسألة في الأمور التي تقبل شهادتهنّ منضمّات، فتأمل.

الخامس: الأدلّة الاستحسانية

- ١- منها؛ دليل الأولوية بالنسبة إلى عدم صلاحيتها لتصدّي الإمامة في الصلاة و خطبة الجمعة.
- ٢- و منها؛ عدم انعقاد القضاء للمرأة إلى الآن في الأعصار السالفة و لو كان جائزاً، لكان و بان.
- ٣- و منها؛ رجحان الحجاب على المرأة و عدم الخروج من بيتها و عدم المخالطة و المحادثة مع الرجال الأجانب إلّا في الضرورة و المصلحة، و القضاء يستلزمها.
- ٤- و منها؛ أنّ المرأة مظهر الرأفة و العاطفة و طبعها مناسب للسكون و الرقة، و الرجل مظهر العقل و التدبير، و القضاء يتناسب مع العقل و التدبير.
- ٥- و منها؛ أنّ المنساق من نصوص النصب و المنصرف إليها في زمن الغيبة غير المرأة.

و هذه الأدلّة كما ترى لا تقوم على إثبات المدّعى.

و الذى يهون الخطب أنّ هذا؛ أى عدم تصدّيها للقضاء مقتضى الأصل، و ليس فى المقام دليل عامّ أو مطلق يركن إليه فى جواز القضاء و النصب لعموم الرجال و النساء حتّى نحتاج لإخراج النساء من بينهم إلى دليل معتبر فى التخصيص و إزاء هذا المقتضى فلا بدّ من أن نرجع إلى الأصول العمليّة فى تحقيق مثل ذلك.

و لو لا الأصل أو إن ناقشنا فيه، لم يبعد الجواز فيما يجوز للمرأة فيه أمر.

قال المحقق الأردبيلي رحمه الله:

«أما اشتراط الذكورة، فذلك ظاهر فيما لم يجز للمرأة فيه أمر. و أما فى غير ذلك فلم نعلم له دليلاً واضحاً، نعم ذلك هو المشهور، فلو كان إجماعاً فلا بأس و إلّا فالمنع بالكليّة محلّ بحث إذ لا محذور فى حكمها بشهادة النساء مع سماع شهادتهنّ بين المرأتين مثلاً بشيءٍ مع اتّصافها بشرائط الحكم.»

سيد كاظم حسينى حائرى (حفظه الله تبارك و تعالى):<sup>٣٦</sup>

القضاء فى الفقه الإسلامى؛ ص: ٦٨

شرط الذكورة

الشرط السادس: الذكورة

١- و يستدلّ لها بحديث أبى خديجة. فإن حملناه على قاضى التحكيم ثبت فى المنصوب بطريق أولى، و إن حملناه على القاضى المنصوب ثبت فى المنصوب، و قيّدنا به إطلاق المطلق لو كان.

و قد يستدلّ أيضاً لاشتراط الرجولة فى القضاء:

٢- بما دلّ على عدم صلاحيتها لإمامة الجماعة مطلقاً أو للرجال،

<sup>٣٦</sup> كاظم حسينى حائرى، القضاء فى الفقه الإسلامى (حائرى)، ص ٦٨.

٣- و ما دلّ على عدم قيمة شهادتها كشهادة الرجل:

- إمّا بدعوى أنّ هذا يدلّ بالأولوية على اشتراط الرجولة فى القضاء،
  - أو بدعوى أنّ جواً تشريعياً من هذا القبيل يمنع عن انعقاد الإطلاق فى دليل القضاء للمرأة.
- ٤- و قد يستدلّ أيضاً بالآيات الدالّة على نقصان مستوى المرأة: كآيات ذمّ من افترض أنّ الله - تعالى - اصطفى لنفسه البنات على البنين، و بالأخصّ قوله - تعالى -: أ و مَن يُنْشَأُ فى الْحَلِيَةِ وَ هُوَ فى الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ
- إمّا بدعوى دلالتها رأساً على عدم كون المرأة بمستوى إعطاء منصب القضاء،
  - أو بدعوى أنّ جواً تشريعياً من هذا القبيل يمنع عن انعقاد الإطلاق فى دليل القضاء.
- ٥- و توجد أيضاً رواية دالّة على عدم تولّى المرأة للقضاء إلّا أنّها ضعيفة سنداً. (الوسائل، ج ١٨، ب ٢ من صفات القاضى، الحديث الوحيد فى الباب، ص ٦.)

حقوق المرأة فى الإسلام:

و بهذه المناسبة لا بأس ببحث الشبهة التى قد تورد على الإسلام من أنّه دين متخلّف عن الحضارة المترقيّة اليوم، و يناسب مستوى فهم العصور القديمة المتخلّفة ممّا يشهد لعدم كونه ديناً سماوياً حقّاً، و ذلك لأنّه قد ظلم المرأة فى القضايا الاجتماعية، و لم يعطها حقّها، و حرّمها من كثير من الأمور من قبيل منصب القضاء.

و المقدار المناسب من البحث للمقام و إن كان هو قسم القضاء، إلّا أنّه لا بأس بشيء من التوسّع كى يكون البحث متكاملًا شيئاً ما.

فنقول: قد يقال من قبل أعداء الإسلام، إنّ الإسلام قد ظلم المرأة فى حقوقها الاجتماعية فى عدّة حقول:

١- أنّه حرّمها من بعض المناصب، و جعل تلك المناصب من امتيازات الرجال من قبيل منصب القضاء، و الإمرة، و مدى قيمة شهادتها.

٢- أنّه ظلّمها فى الحقل الاقتصادى؛ كما يظهر فى باب الإرث.

٣- أنّه لم ينصفها فى حقل الوداد و الوفاء حيث سمح للزوج بتعدد الزوجات، و لم يسمح لها بتعدد الأزواج، فلو فرض كون ذلك خلاف مراسيم الوداد و الحبّ و الوفاء فلما ذا تحرم المرأة من هذه المراسيم، و يسمح للزوج بتعدد الزوجات، و إلّا فلما ذا تمنع المرأة من تعدد الأزواج؟!

٤- و ظلّمها أيضاً فى مجال الحرّية الشخصية حيث قيّدتها بالحجاب من ناحية، و جعل الرجال قوامين على النساء من ناحية اخرى.

٥- و قد يكون أشدّ من كلّ هذا أنّ الإسلام لم يعتبرها في حقّ الحياة و السلامة بمستوى الرجل بدليل أنّه جعل دينها حينما تصل إلى مستوى معين نصف دية الرجل

و قبل أن ندخل في تفصيل الجواب عن كلّ واحد من هذه الإشكالات تباعا نذكر مقدّمة ما يجعل موقفنا كمسلمين موقف الهجوم أيضا على مدرسة الغرب، و ليس موقف الدفاع محضا.

فنقول:

إنّ النظرة الأساسية إلى المرأة التي يجب أن تتفرّع عليها كلّ هذه الفروع و أمثالها هي إحدى نظرات ثلاث:

الاولى - نظرة الجاهليّة الاولى إليها التي كانت متعارفة في البيئّة التي كان منها رسول الله صلّى الله عليه و آله

، و هي أن تعدّ بمستوى الحيوانات أو أتعس، و لا تعدّ في صفوف الإنسان، و قد نطق بحكاية ذلك القرآن الكريم كما في قوله - تعالى - : وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ. يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ، و قوله - تعالى - : وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ.

الثانية - نظرة الجاهلية اليوم التي تدعى أنّها ترى المرأة إنسانا كالرجل

، فهي من ناحية تفترض أنّها ترى المرأة في عرض الرجل و مثله في الإنسانية، و من ناحية أخرى تغفل أو تتغافل عن الفوارق الفلسجية و السيكلوجية الثابتة فيما بينهما.

الثالثة - نظرة الإسلام

فالإسلام يرى من ناحية أنّ المرأة في عرض الرجل و مثله في الإنسانية، و من ناحية أخرى لا يغفل الفوارق الفلسجية و السيكلوجية الثابتة - بحسب طبيعة الخلقة - فيما بينهما، كغلبة الجانب العقلي على الجانب العاطفي في الرجل، و غلبة الجانب العاطفي على الجانب العقلي في المرأة، و قوّة الرجل بنية و قدرة على الصمود في خضمّ مشاكل الحياة، و ضعف المرأة في ذلك، و كون المرأة مثارا للشهوة أكثر من الرجل و غير ذلك.

و لئن فرضنا صدق صاحب النظرة الثانية في دعواه للإيمان بالمساواة بينهما في الإنسانية و حقوقها - و هذا تماما هو ما يؤمن به الإسلام، فغفلته عن أمر واقع - و هو الفوارق الفلسجية و السيكلوجية الثابتة بينهما بحسب الخلقة - أو تغافله عن ذلك أوجبت أن يصل في النتائج الخارجيّة إلى العكس ممّا كان يفترض تقصّده من إسعاد المرأة، و إعطائها الحقوق الطبيعيّة لها في عرض الرجل، فقد أدّت هذه النظرة إلى دمار وضع المرأة، و تردّي الحالة النفسيّة و الأخلاقيّة بشكل عامّ.

و توضيح ذلك: أن الإسلام يرى أن المجتمع السعيد - بلحاظ الحياة الدنيا، و بغض النظر عن مسألة الآخرة - هو المجتمع المبني من وحدات صغيرة عائلية متماسكة، و ذلك بنكنتين:

الاولى - أن النظام العائلي هو النظام الانجح في تأمين ما يحتاج إليه الإنسان من استقرار الحياة و نظمها بأحسن وجه.

و الثانية - أن النفس البشرية بحاجة إلى مسألة الحبّ و الوداد و العطف و الرحمة، كما هي بحاجة إلى الخبز و الماء، فإنّ من أهمّ حاجات الإنسان الروحية الفطرية أن يتبادل الحب، و أن يقيم علاقة الودّ و التعاطف مع آخرين، و الطفل بطبيعته الروحية يحتاج إلى من ينظر إليه بعين الرأفة، و يلاطفه بعين المحبة، و يداعبه بيد العطف و الرحمة، و المرأة تحسّ بالحاجة الروحية الماسّة إلى جذب عواطف الرجل، و امتلاك قلبه، و الرجل بحاجة روحياً إلى ريحانة يحبّها و ينشئ معها علاقة الودّ و الرعاية إلى جنب العلاقة الجنسية، و مجرد العلاقة الجنسية لا يشبع إلّا حاجته الجسميّة، و يبقى جانبه الروحي غير مرتو، و لذا تراهم يريدون أن يشبعوا هذه الحاجة - بعد فقدهم للنظام العائلي بشكله الصحيح الإسلامي - عن طريق تبادل العشق، قال الله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.

و بما أن نظام الغرب أغفل الفوارق الطبيعية الموجودة في خلقة الجنسين أدى ذلك إلى تمييع النظام العائلي، و تفسيح أواصر المحبة في أفراد العائلة، كما هو مشاهد في المجتمع الغربي، و ذلك بنكنتين:

١- حاجة الوحدة العائلية إلى قيم يشرف عليها، و ينظّم أمرها بنوع من الولاية، بينما قد فرض الرجل و المرأة على حدّ سواء، و هذا يفقد الوضع العائلي حالة التماسك التي تحدث ضمن تنظيم الأمر عن طريق الوليّ المشرف.

٢- رفع الحجاب عن المرأة التي هي مثار للشهوة بحجة الحرية الشخصية ممّا أوجب تفسيح الوضع العائلي بشكل كامل.

و بكل هذا قد فقد المجتمع الغربي نعمة الحبّ و الوداد الحقيقي فيما بين الأفراد، و حلّ محلّ ذلك التفسخ الأخلاقي و النظرة الحيوانية البحتة في الحياة.

بينما الإسلام لاحظ من ناحية أن المرأة كالرجل سواء بسواء في الإنسانية، فجعل يخاطبهما بنسق واحد، قال الله تعالى: فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى «١»، و قال تعالى: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُسْلِمَاتِ وَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْقَانِتِينَ وَ الْقَانِتَاتِ وَ الصَّادِقِينَ وَ الصَّادِقَاتِ وَ الصَّابِرِينَ وَ الصَّابِرَاتِ وَ الْخَاشِعِينَ



وَ الْخَاشِعَاتِ وَ الْمُتَصَدِّقِينَ وَ الْمُتَصَدِّقَاتِ وَ الصَّائِمِينَ وَ الصَّائِمَاتِ وَ الْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَ الْحَافِظَاتِ وَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَ الذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَ أَجْرًا عَظِيمًا. وَ قَالَ تَعَالَى: وَ إِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ.

وَ لَاحِظْ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى أَنَّهُا تَخْتَلِفُ عَنِ الرَّجُلِ فِي الْخَلْقَةِ فِي مَدَى الْقُوَّةِ وَ الضَّعْفِ، وَ مَدَى غَلْبَةِ الْجَانِبِ الْعَقْلِيِّ أَوْ الْعَاطِفِيِّ عَلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَ غَيْرَ ذَلِكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ وَ هُوَ فِي الْخِصِّ أَمَّ غَيْرُ مُبِينٍ ، وَ قَالَ تَعَالَى:

الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا. وَ فِي وَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْلَدِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ بِسِنْدٍ غَيْرِ تَامٍّ: (لَا تَمْلِكِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْأَمْرِ مَا يَجَاوِزُ نَفْسَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَنْعَمَ لِحَالِهَا وَ أَرْخَى لِبَالِهَا وَ أَدْوَمَ لِحِمَالِهَا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ رِيحَانَةٌ وَ لَيْسَتْ بِقَهْرْمَانَةٍ، فَدَارِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ أَحْسَنُ الصَّحْبَةِ لَهَا لِيَصْفُو عَيْشُكَ)

وَ قَدْ أُسِّسَ الْإِسْلَامُ كُلَّ تَشْرِيعَاتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ عَلَى أُسَاسِ التَّفَاتِهِ إِلَى هَاتَيْنِ النَّكْتَتَيْنِ، أَعْنَى كَوْنَ الْمَرْأَةِ مَسَاوِيَةً لِلرَّجُلِ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ، وَ حَقُوقِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَ كَوْنِهَا مُخْتَلِفَةً عَنْهُ فِي الْخَلْقَةِ سِيكُولُوجِيًّا وَ فَيْسِيُولُوجِيًّا مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى.

وَ الْآنَ نَبْدَأُ بِالْجَوَابِ عَلَى الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمَاضِيَةِ تَبَاعًا:

أَمَّا الْإِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ - وَ هُوَ حَرْمَانِهَا مِنْ بَعْضِ الْمَنَاصِبِ كَالْقَضَاءِ:

فَالْإِسْلَامُ يَنْطَلِقُ مِنْ مَنطَلَقِ الْإِيمَانِ بِالْفَرَقِ الْمَوْجُودِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ فِي الْخَلْقَةِ وَ ضَعْفِهَا عَنِ مَقَاوِمَةِ الضُّغُوطِ وَ الْمَشَاكِلِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَ غَلْبَةِ الْجَانِبِ الْعَاطِفِيِّ عَلَى الْجَانِبِ الْعَقْلِيِّ فِيهَا مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى. وَ مِنْ هَذَا الْمَنطَلَقِ حَرْمَانِهَا مِنْ بَعْضِ الْمَنَاصِبِ كَالْقَضَاءِ، وَ أَغْفَاهَا أَيْضًا بِالْمَقَابِلِ - مَنطَلَقًا مِنْ نَفْسِ النَّكْتَةِ - عَنْ بَعْضِ الْمَسْئُولِيَّاتِ وَ الْأَعْبَاءِ كَالْجِهَادِ. بَلْ فِي رُؤْيَةِ الْإِسْلَامِ يَرْجِعُ كُلُّ هَذَا إِلَى الْإِعْفَاءِ عَنِ الْمَسْئُولِيَّاتِ وَ الْأَعْبَاءِ، لِأَنَّ مِنْ يَتَرَبَّيُّ بِتَرْبِيَةِ الْإِسْلَامِ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنصَبِ الْقَضَاءِ وَ نَحْوِهِ كَمَغْنَمٍ، وَ لَيْسَتْ أَمْثَالُ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي مَنطَلَقِ الْإِسْلَامِ مَغَانِمَ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا كَمَسْئُولِيَّةٍ وَ أَمَانَةٍ.

برخی از اقوال علماء اهل سنت:

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: ٤٢٨هـ):

ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص<sup>٣٧</sup>

أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ):<sup>٣٨</sup>

الباب السادس: في ولاية القضاء

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَ الْقَضَاءُ إِلَّا مَنْ تَكَامَلَتْ فِيهِ شُرُوطُهُ الَّتِي يَصِحُّ مَعَهَا تَقْلِيدُهُ، وَيَنْفَذُ بِهَا حُكْمَهُ، وَهِيَ سَبْعَةٌ:

فَالشَّرْطُ الْأَوَّلُ مِنْهَا:

أَنْ يَكُونَ رَجُلًا، وَهَذَا الشَّرْطُ يَجْمَعُ صِفَتَيْنِ: الْبُلُوغَ وَالذُّكُورِيَّةَ، فَأَمَّا الْبُلُوغُ فَإِنَّ غَيْرَ الْبَالِغِ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ قَلَمٌ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ عَلَى نَفْسِهِ حُكْمٌ، وَكَانَ أَوْلَى أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ عَلَى غَيْرِهِ حُكْمٌ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلنَقْصُ النِّسَاءِ عَنْ رُتَبِ الْوَلَايَاتِ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِنَّ أَحْكَامٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ تَقْضِيَ الْمَرْأَةُ فِيمَا تَصِحُّ فِيهَا شَهَادَتُهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْضِيَ فِيمَا لَا تَصِحُّ فِيهِ شَهَادَتُهَا.

وَشَدَّ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فُجُوزَ قَضَائِهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ يَرُدُّهُ الْإِجْمَاعُ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [النساء: ٣٤].

يَعْنَى: فِي الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ، فَلَمْ يُجْزَ أَنْ يَقُمْنَ عَلَى الرَّجَالِ.

القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ):<sup>٣٩</sup>

فصل فأما ولاية القضاة

<sup>٣٧</sup> أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: ٤٢٨هـ)، مختصر القدوري في الفقه الحنفي، بي تا، ج ١، ص ٢٢٦.

<sup>٣٨</sup> أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، ج ١، ص ١١٠.

<sup>٣٩</sup> القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الأحكام السلطانية للفراء، ج ١، ص ٦٠.

فلا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت في سبع شرائط: الذكورية، والبلوغ، والعقل، والحرية، والإسلام، والعدالة، والسلامة في السمع والبصر، والعلم. أما الذكورية فلأن المرأة تنقص عن كمال الولايات، وقبول الشهادات.

أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمنى الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ):<sup>٤٠</sup>  
ويشترط أن يكون القاضي مع كونه مجتهد - عدلا كاملا.

فأما (العدل) : فلا يجوز أن يكون كافرا ولا فاسقا، فإن تولى القضاء وهو عدل ثم فسق.. بطلت ولايته.

وقال الأصم: يجوز أن يكون فاسقا.

دليلنا: أن القضاء يتضمن الولاية في التزويج والنظر في أموال السفهاء واليتامى والوقوف، والفسق ينافي هذه الولايات، فلم ينعقد مع القضاء.

وأما (الكمال) : فيشترط أن يكون كاملا في الحكم والخلق.

و: (الكمال في الحكم) : أن يكون ذكرا، بالغاً، عاقلاً، حرا.

وقال ابن جرير: يجوز أن تكون المرأة قاضية في جميع الأحكام، كما يجوز أن تكون مفتية.

وقال أبو حنيفة: (يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود، ولا يجوز أن تكون قاضية في الحدود).

دليلنا:

١- ما روى: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «ما أفلح قوم وليتهم امرأة». وروى: «ولوا أمرهم امرأة»

، و ضد الفلاح الفساد، فاقتضى الخبر: أنها إذا وليت القضاء.. فسد أمر من وليتهم.

٢- وروى: «أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال في النساء: " أخروهن من حيث أخرهن الله » ، والمرأة

إذا وليت القضاء.. كانت مقدمة والرجال مؤخرين عنها، فلم يجز.

<sup>٤٠</sup> أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمنى الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج ١٣، ص ٢٠.

٣- ولأن حال القضاء أكد من حال الإمامة في الصلاة، فإذا لم يجز أن تكون المرأة إمامة للرجال.. فلأن لا يجوز أن تكون قاضية أولى. ولا يجوز أن يكون الخنثى المشكل قاضيا؛ لجواز أن يكون امرأة.

علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ):<sup>٤١</sup>

[فصل في بيان من يصلح للقضاء]

فصل:

وَأَمَّا بَيَانٌ مِّنْ يَّصِلُحُ لِلْقَضَاءِ فَنَقُولُ: الصَّلَاحِيَّةُ لِلْقَضَاءِ لَهَا شَرَائِطُ (مِنْهَا): الْعَقْلُ، (وَمِنْهَا) الْبُلُوغُ، (وَمِنْهَا): الْإِسْلَامُ، (وَمِنْهَا): الْحُرِّيَّةُ، (وَمِنْهَا): الْبَصَرُ (وَمِنْهَا): النَّطْقُ، (وَمِنْهَا): السَّلَامَةُ عَنِ حُدِّ الْقَذْفِ؛ لِمَا قُلْنَا فِي الشَّهَادَةِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ، وَالْكَافِرِ وَالْعَبْدِ، وَالْأَعْمَى وَالْأَخْرَسِ، وَالْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ الْوِلَايَاتِ، وَهَؤُلَاءِ لَيْسَتْ لَهُمْ أَهْلِيَّةٌ أَدْنَى الْوِلَايَاتِ - وَهِيَ الشَّهَادَةُ - فَلَا نَ لَا يَكُونُ لَهُمْ أَهْلِيَّةٌ أَعْلَاهَا أَوْلَى، وَأَمَّا الذُّكُورَةُ فَلَيْسَتْ مِنْ شَرَطِ جَوَازِ التَّقْلِيدِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَاتِ فِي الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَقْضِي بِالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لَهَا فِي ذَلِكَ، وَأَهْلِيَّةُ الْقَضَاءِ تَدُورُ مَعَ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ.

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ):<sup>٤٢</sup>

[كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ] [الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ يَجُوزُ قَضَاؤُهُ]

وَأَصُولُ هَذَا الْكِتَابِ تَنْحَصِرُ فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ:

أَحَدُهَا: فِي مَعْرِفَةِ مَنْ يَجُوزُ قَضَاؤُهُ.

<sup>٤١</sup> علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٧، ص ٧.

<sup>٤٢</sup> أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٤، ص ٤.

وَالثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَقْضَى بِهِ.

وَالثَّالِثُ: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَقْضَى فِيهِ.

وَالرَّابِعُ: فِي مَعْرِفَةِ مَنْ يَقْضَى عَلَيْهِ أَوْ لَهُ.

وَالْخَامِسُ: فِي كَيْفِيَّةِ الْقَضَاءِ.

وَالسَّادِسُ: فِي وَقْتِ الْقَضَاءِ.

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ مَنْ يَجُوزُ قَضَاؤُهُ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِيمَنْ يَجُوزُ قَضَاؤُهُ، وَفِيمَا يَكُونُ بِهِ أَفْضَلَ.

فَأَمَّا الصِّفَاتُ الْمُشْتَرِطَةُ فِي الْجَوَازِ فَأَنْ يَكُونَ حُرًّا مُسْلِمًا، بِالْعَا، ذَكَرًا، عَاقِلًا، عَدْلًا. وَقَدْ قِيلَ فِي الْمَذْهَبِ: إِنَّ الْفِسْقَ يُوجِبُ الْعَزْلَ، وَيُمْضِي مَا حَكَمَ بِهِ...

وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الذُّكُورَةِ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: هِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ قَاضِيًا فِي الْأَمْوَالِ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ حَاكِمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي كُلِّ شَيْءٍ...

فَمَنْ رَدَّ قَضَاءَ الْمَرْأَةِ شَبَّهَهُ بِقَضَاءِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، وَقَاسَهَا أَيْضًا عَلَى الْعَبْدِ؛ لِنُقْصَانِ حُرْمَتِهَا، وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَهَا فِي الْأَمْوَالِ فَتَشْبِيهًا بِجَوَازِ شَهَادَتِهَا فِي الْأَمْوَالِ، وَمَنْ رَأَى حُكْمَهَا نَافِذًا فِي كُلِّ شَيْءٍ قَالَ: إِنَّ الْأَصْلَ هُوَ أَنْ كُلَّ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ النَّاسِ فَحُكْمُهُ جَائِزٌ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى.

أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن

قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ):<sup>٤٣</sup>

[يُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِيِ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٍ]

<sup>٤٣</sup> أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، المعنى

(٨٢٢١) مَسْأَلَةٌ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: (وَلَا يُؤَلَّى قَاضٍ حَتَّى يَكُونَ بَالِغًا، عَاقِلًا، مُسْلِمًا، حُرًّا، عَدْلًا، عَالِمًا، فَقِيهًا، وَرِعًا) وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ: أَحَدُهَا، الْكَمَالُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: كَمَالُ الْأَحْكَامِ، وَكَمَالُ الْخَلْقَةِ، أَمَّا كَمَالُ الْأَحْكَامِ فَيُعْتَبَرُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ؛ أَنْ يَكُونَ بَالِغًا عَاقِلًا حُرًّا ذَكَرًا.

وَحِكِي عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الذُّكُورِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُفْتِيَةً، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَاضِيَةً. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَاضِيَةً فِي غَيْرِ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَاهِدَةً فِيهِ.

- ١- وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» .
- ٢- وَلِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَحْضُرُ مَحَافِلَ الْخُصُومِ وَالرِّجَالِ، وَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَمَالِ الرَّأْيِ وَتَمَامِ الْعَقْلِ وَالْفِطْنَةِ، وَالْمَرَأَةُ نَاقِصَةُ الْعَقْلِ، قَلِيلَةُ الرَّأْيِ، لَيْسَتْ أَهْلًا لِلْحُضُورِ فِي مَحَافِلِ الرِّجَالِ،
- ٣- وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا أَلْفُ امْرَأَةٍ مِثْلِهَا، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ،
- ٤- وَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ضَلَالِهِنَّ وَنَسْيَانِهِنَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [البقرة:

[٢٨٢

- ٥- وَلَا تَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ الْعُظْمَى،
- ٦- وَلَا لِتَوَلِيَّةِ الْبُلْدَانِ؛
- ٧- وَلِهَذَا لَمْ يُؤَلِّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ، وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ، امْرَأَةً قِضَاءً وَلَا وِلَايَةً بَلَدٍ، فِيمَا بَلَّغْنَا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ جَمِيعُ الزَّمَانِ غَالِبًا.

عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ): ٤٤

قَالَ الْغَزَالِيُّ: الثَّانِيَةُ: لَا بُدَّ لِلْقَاضِي مِنْ صِفَاتٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حُرًّا ذَكَرًا مُجْتَهِدًا (ح) بَصِيرًا (م) وَ) عَدْلًا بَالِغًا، فَلَا يَجُوزُ قِضَاءُ الْمَرَأَةِ وَالْأَعْمَى وَالصَّبِيَّ وَالْفَاسِقَ وَالْجَاهِلَ وَالْمُقَلِّدَ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْإِجْتِهَادِ، وَالَّذِي يَجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ أَحَدِ الْأُمَّةِ لَهُ الْفَتْوَى عَلَى وَجْهِهِ وَيَكُونُ مُقَلِّدًا لِلْإِمَامِ الْمَيِّتِ وَلَا يَنْتَسِبُ لِلْقِضَاءِ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَإِنْ تَعَدَّرَتِ الشُّرُوطُ

وَعَلَبَ عَلَى الْوَلَايَاتِ مُتَغَلِّبُونَ فَسَقَةٌ، فَكُلُّ مَنْ وَلَاهَ صَاحِبُ شَوْكَةٍ نَفَذَ حُكْمَهُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا يَنْفِذُ حُكْمَ الْبَغَاةِ وَإِنْ لَمْ يَصُدْرُ عَنْ رَأْيِ الْإِمَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنْ قَضَاءَ الْأُمِّيِّ الَّذِي لَا يَكْتُبُ جَائِزٌ...

والثانية: الذكورة، وقال أبو حنيفة يجوز أن تكون امرأة قاضية فيما يقبل شهادتها فيه.

١- لنا: ما روى أنه -صلى الله عليه وسلم- قال: "لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلِيَتَهُمْ امْرَأَةٌ"

٢- ولأنه لا يليق بحالها مجالسة الرجال، ورفع الصوت بينهم، ولا بد للقاضي من ذلك.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ):<sup>٢٥</sup>

السؤال الثانية: في صفات القاضي والمفتي وفيها فصلان:

الأول: في صفات القاضي وله ثمانية شروط أحدها: الحرية،

والثاني: الذكورة، والثالث: الاجتهاد، فلا يجوز تولية جاهل بالأحكام الشرعية وطرقها المحتاج إلى تقليد غيره فيها، وإنما يحصل أهلية الاجتهاد لمن علم أموراً أحدها كتاب الله تعالى، ولا يشترط العلم بجميعه، بل مما يتعلق بالأحكام، ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب، ومن الأصحاب من يناعز ظاهر كلامه فيه. الثاني: سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا جميعها، بل ما يتعلق منها بالأحكام، ويشترط أن يعرف منها العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، ومن السنة المتواتر والأحاد، والمرسل والمتصل، وحال الرواة جرحاً وتعديلاً. الثالث: أقاويل علماء الصحابة ومن بعدهم -رضي الله عنه- إجماعاً واختلافاً. الرابع: القياس فيعرف جليته وخفيته، وتمييز الصحيح من الفاسد. الخامس: لسان العرب لغة وإعراباً، لأن الشرع ورد بالعربية وبهذه الجهة يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده، وإجماله وبيانه. قال أصحابنا: ولا يشترط التبحر في هذه العلوم، بل يكفي معرفة جمل منها، وزاد الغزالي تخفيفات ذكرها في أصول الفقه منها: أنه لا حاجة إلى تتبع الأحاديث على تفرقتها وانتشارها، بل يكفي أن يكون له أصل مصحح وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام كسنة أبي داود، ويكفي أن يعرف مواقع كل باب، فيراجعها إذا احتاج إلى العمل بذلك الباب.

<sup>٢٥</sup> أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج ١١، ص ٩٤.

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ):<sup>٤٦</sup>  
(فصل) قال الشيخ رحمه الله ويشترط في القاضى عشر صفات أن يكون بالغاً عاقلاً حراً ذكراً مسلماً عدلاً سميحاً بصيراً متكلماً مجتهداً وهل يشترط كونه كاتباً؟ على وجهين وجملة ذلك أنه يشترط للقاضى أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً لأن هذه شروط العدالة فأولى أن تشترط للقضاء (الرابع) الذكورية فلا تصح تولية المرأة، وحكى عن ابن جرير أن الذكورية لا تشترط لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية فيجوز أن تكون قاضياً، وقال أبو حنيفة يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود لأنه يجوز أن تكون شاهدة فيه

- ١- ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة "
- ٢- ولأن القاضى يحضره محافل الخصوم والرجال ويحتاج فيه إلى كمال الرأى وتمام العقل والفتنة، والمرأة ناقصة العقل ضعيفة الرأى ليست من أهل الحضور فى محافل الرجال
- ٣- ولا تقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة مثلها ما لم يكن معهن رجل
- ٤- وقد نبه الله تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله سبحانه (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)
- ٥- ولا تصلح للإمامة العظمى ولا لتولية البلدان
- ٦- ولهذا لم يول النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأة قضاء ولا ولاية بلد فيما بلغنا ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً

أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ):<sup>٤٧</sup>

(البَابُ الثَّانِي شُرُوطُ مَنْ يُؤَلَّى وَصِفَاتِهِ)

<sup>٤٦</sup> عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ)، الشرح الكبير على متن المقنع، بي تا، ج

١١، ص ٣٨٦.

<sup>٤٧</sup> أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الذخيرة، ج ١٠، ص ١٦.



وَفِي الْجَوَاهِرِ وَالْمَقَدِّمَاتِ أَوْصَافُهُ ثَلَاثَةٌ الْقِسْمِ الْأَوَّلُ مَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّوْلِيَةِ وَيَقْتَضِي عَدَمَهُ الْإِنْفِسَاحَ وَهُوَ أَنْ  
يَكُونَ ذَكَرًا

لَأَنَّ يَفْضِي الْأَثُوتَةَ يَمْنَعُ مِنْ زَجْرِ الظَّالِمِينَ وَتَنْفِيذِ الْحَقِّ وَأَنْ يَكُونَ حُرًّا لِأَنَّ الرِّقَّ نَقِيصَةٌ يَنَافِي مَنْصِبَ النَّبُوءَةِ وَيَحْجُرُ  
سَيِّدُهُ عَلَيْهِ وَعَاقِلًا لِأَنَّ الْعَقْلَ هُوَ النُّورُ الَّذِي يَهْتَدِي بِهِ بِالْغَا لِتَحْصِيلِ الْوَاذِعِ الشَّرْعِيِّ عَنِ اتِّبَاعِ الْهَوَى مُسْلِمًا لِأَنَّ الْكُفْرَ  
أَعْظَمُ مِنْ نَقِيصَةِ الرِّقِّ عَدْلًا لِأَنَّ الْعَدَالَتَةَ هُوَ الْوَاذِعُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ لِأَنَّ بِالْعِلْمِ يُعْتَصَمُ مِنَ الْمَخَالَفَةِ لِحُدُودِ اللَّهِ  
مُتَوَحِّدًا لِأَنَّ الْكَثْرَةَ فِي الْمَنْصِبِ تَخْرِقُ الْأَبْهَةَ وَتَسْقِطُ الْحَرَمَةَ فَعَدَمُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءً وَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِحُدُوثِهِ  
أَنْتَهَى وَلَا يُؤَلَّى الْمُقَلَّدُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فَيَقْضِي حِينَئِذٍ بِفَتْوَى مُقَلَّدٍ بِنَصِّ النَّازِلَةِ قَالَ فَإِنْ قَاسَ  
عَلَى قَوْلِهِ أَوْ قَالَ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا كَذَا فَهُوَ مُتَعَدٌّ وَلَا يَحِلُّ تَوْلِيَةُ مُقَلَّدٍ فِي مَوْضِعٍ يَوْجَدُ فِيهِ عَالِمٌ فَإِنْ تَقَلَّدَ فَهُوَ جَائِرٌ مُتَعَدٌّ  
وَلَا تَصِحُّ تَوْلِيَةُ حَاكِمِينَ مَعًا فِي كُلِّ قَضَاءٍ وَلَا تَصِحُّ تَوْلِيَةُ فَاسِقٍ وَقَالَ أَصْبَغُ تَصِحُّ تَوْلِيَتُهُ وَيَجِبُ عَزْلُهُ فَحُصُولُ الْعَدَالَةِ  
مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَجَوَزَ أَبُو الْوَلِيدِ تَوْلِيَةَ غَيْرِ الْعَالِمِ وَرَأَاهُ مُسْتَحْبًا لِأَشْرَاطِ تَنْبِيهِ قَوْلُهُ أَنَّ قَاسَ عَلَى قَوْلِهِ فَهُوَ مُتَعَدٌّ قَالَ  
الْعُلَمَاءُ الْمُقَلَّدُ قِسْمَانِ مُحِيطٌ بِأَصُولِ مَذْهَبٍ مُقَلَّدِهِ وَقَوَاعِدِهِ بَحِيثٌ تَكُونُ نَسْبَتُهُ إِلَى مَذْهَبِهِ كَنَسْبَةِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ

عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوفى: ٧٣٢هـ):<sup>٤٨</sup>

كتاب الأفضية وما يتعلق بها

- الْقَضَاءُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِلَّا أَنْ يَتَّعِينَ فَلَا يَجُوزُ الْأَمْتِنَاعُ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَكَرًا مُكَلَّفًا سَمِيعًا بَصِيرًا كَاتِبًا فَطِنًا  
مُتَّقِظًا وَرِعًا عَدْلًا مُجْتَهِدًا فَإِنْ عَدِمَ جَازَ الْمُقَلَّدُ، وَلِيَكُنْ شَدِيدًا فِي دِينِهِ، ذَا أَنَاةٍ فِي حُكْمِهِ يَسْتَشِيرُ الْعُلَمَاءَ يَسْتَبْطِنُ  
مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ مَنْ يَعْرِفُ أَحْوَالَ الشُّهُودِ وَالْخُصُومِ وَمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَلَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ إِلَّا  
فِي الْعَدْلِ وَالْجَرَحِ، وَهُوَ فِيمَا عَدَاهُمَا شَاهِدٌ.

<sup>٤٨</sup> عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوفى: ٧٣٢هـ)، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام

محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحثيثي الصردفي الريمي، جمال الدين (المتوفى: ٧٩٢هـ):<sup>٤٩</sup>

كتاب الأفضية؛ باب أدب القضاء

... مَسْأَلَةٌ: عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَاضِيَةً فِي غَيْرِ الْحُدُودِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَاضِيَةً فِي الْحُدُودِ.

إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ):<sup>٥٠</sup>

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - " التَّنْبِيهَاتُ " : وَشُرُوطُ الْقَضَاءِ الَّتِي لَا يَتِمُّ الْقَضَاءُ إِلَّا بِهَا وَلَا تَتَعَدُّ الْوَلَايَةَ وَلَا يُسْتَدَامُ عَقْدُهَا إِلَّا مَعَهَا عَشْرَةٌ: الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالذُّكُورِيَّةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَكَوْنُهُ وَاحِدًا وَسَلَامَةً حَاسَةً السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنَ الْعَمَى وَالصَّمَمِ وَسَلَامَةَ اللِّسَانِ مِنَ الْبِكْمِ، فَالثَّمَانِيَّةُ الْأُولَى هِيَ الْمُشْتَرِطَةُ فِي صِحَّةِ الْوَلَايَةِ وَالثَّلَاثَةُ الْآخِرُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الصِّحَّةِ، لَكِنَّ عَدَمَهَا يُوجِبُ الْعَزْلَ، فَلَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ اتِّفَاقًا، وَلَا مِنَ الْمَجْنُونِ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: وَلَا يُكْتَفَى بِالْعَقْلِ الْمُشْتَرِطِ فِي التَّكْلِيفِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ التَّمْيِيزِ جَيِّدِ الْفِطْنَةِ بَعِيدًا مِنَ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَرْأَةِ لِنَقْضِهَا وَلِأَنَّ كَلَامَهَا رَبَّمَا كَانَ فِتْنَةً، وَبَعْضُ النِّسَاءِ تَكُونُ صُورَتُهَا فِتْنَةً

أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ):<sup>٥١</sup>

قال: ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد فصل آخر ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما وقد مر الوجه،

وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك، لأنه قلد القضاء دون التقليد به، فصار كتوكيل الوكيل، بخلاف الأمور بإقامة الجمعة حيث يستخلف؛

[البنائية]

<sup>٤٩</sup> محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحثيثي الصردفي الريمي، جمال الدين (المتوفى: ٧٩٢هـ)، المعاني البدعية في معرفة اختلاف أهل الشريعة، ج ٢، ص ٤٥٤.

<sup>٥٠</sup> إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، ج ١، ص ٢٦.

<sup>٥١</sup> أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، البنائية شرح الهداية، ج ٩، ص ٤.

...وفى " وجيز الشافعية "، لا بد للقضاء من صفات، وهو أن يكون ذكرا حرا، مجتهدا، بصيرا عدلا، فلا يجوز قضاء المرأة، والأعمى، والصبي، والفاسق، والجاهل، والمقلد انتهى.

#### [فصل قضاء المرأة]

فصل آخر أى هذا فصل آخر، قيل لم يمض فى هذا الباب فصل قبل هذا حتى يقول فصل آخر، وأجيب بأن هذا فصل آخر فى كتاب " أدب القاضى "، فإنه تقدم فصل فى الحبس وهذا فصل آخر م: (ويجوز قضاء المرأة فى كل شىء) ش: وقال الشافعى ومالك وأحمد - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: لا يجوز لأن المرأة ناقصة للعقل غير أهل للحضور مع الرجال ومحافل الخصوم م: (إلا فى الحدود والقصاص) ش: مجمع عليه فى عدم الجواز م: (اعتبارا بشهادتهما فيهما) ش: أى قياسا على شهادتهما فإن شهادتها جائزة م: (وقد مر الوجه) ش: أى مر وجه هذا فى أول أدب القاضى "، أن حكم القضاء يستقى من حكم الشهادة، لأن كل واحد منهما من باب الولاية، فكل من كان أهلا للشهادة يكون أهلا للقضاء، وهى أهل للشهادة فى غير الحدود والقصاص، فهى أهل للقضاء فى غيرهما.

وقال الأكمل - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقيل: أراد به ما مر من قبل بخطوط من قوله لأن فيه شبهة البدلية، فإنه يدل على أن ما فيه شبهة البدلية لا يعتبر فيها فشهادتها كذلك، وقضاؤها مستفاد من شهادتها، انتهى.

وقال تاج الشريعة - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قوله: وقد مر الوجه أى فى كتاب الحدود، أن فيها شبهة البدلية، قال الله تعالى: {فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ} [البقرة: ٢٨٢] ... الآية (البقرة الآية: ٢٨٢).

أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشَّحْنَةَ الثَّقَفَى الحلبي الحلبي (المتوفى: ٨٨٢هـ):<sup>٥٢</sup>

وفى شرح الوقاية وصح قضاء المرأة فى غير حد وقود اعتبارا بشهادتها قلت الجهة الجامعة بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ القول على الغير السلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى باع المدبر وأم الولد ثم ارتفعا إلى القاضى فأجاز بيعهما ثم ارتفعا إلى قاض آخر يمضى القضاء إلّا فى أم الولد لأنه روى أن عليا رضى الله عنه رجع عنه

<sup>٥٢</sup> أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشَّحْنَةَ الثَّقَفَى الحلبي الحلبي (المتوفى: ٨٨٢هـ)، لسان الحكام فى معرفة الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤.

إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ): ٥٣

فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَهُوَ خَلِيفَتِي، أَوْ قَدْ وُلِّيْتَهُ، لَمْ تَتَعَدَّ الْوَلَايَةَ لِمَنْ يَنْظُرُ. وَإِنْ قَالَ: وَوَلَّيْتُ فُلَانًا وَفُلَانًا، فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمْ فَهُوَ خَلِيفَتِي. اِنْعَدَّتِ الْوَلَايَةُ.

وَيَشْتَرُطُ فِي الْقَاضِي عَشْرَ صِفَاتٍ: أَنْ يَكُونَ بَالِغًا، عَاقِلًا، حُرًّا، مُسْلِمًا

[المبدع في شرح المقنع]

[شُرُوطُ الْقَاضِي]

فَصْلٌ

(وَيَشْتَرُطُ فِي الْقَاضِي عَشْرَ صِفَاتٍ: أَنْ يَكُونَ بَالِغًا عَاقِلًا) لِأَنَّ غَيْرَهُمَا لَا يَنْعَقَدُ قَوْلُهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا، فَلَا يَنْفَذُ فِي غَيْرِهِمَا بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، وَهُمَا يَسْتَحِقَّانِ الْحَجْرَ عَلَيْهِمَا، وَالْقَاضِي يَسْتَحِقُّهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَبَيْنَ الْحَالَيْنِ مُنَافَاةٌ، وَلَمْ يَذْكَرْ أَبُو الْفَرَجِ فِي كُتُبِهِ: بَالِغًا.

وَفِي الْاِتِّصَارِ فِي صِحَّةِ أَشَدِّهِ لَا يَعْرِفُ فِيهِ رَوَايَةٌ. (ذَكَرًا) وَقَالَ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: لَا تَشْتَرُطُ الذُّكُورِيَّةَ. وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ; لِأَنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةُ الْعَقْلِ، وَقَلِيلَةُ الرَّأْيِ، لَيْسَتْ أَهْلًا لِحُضُورِ الرِّجَالِ. (حُرًّا) لِأَنَّ الْعَبْدَ مَنْقُوصَ بَرِّقِهِ، مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ، كَالْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، لَكِنْ تَصِحُّ وَلايَةُ

عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨هـ):<sup>٥٤</sup>

[فَصَلِّ قَضَاءَ الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ حَدِّ وَقُودٍ]

فَصَلِّ قَالَ فِي النَّهْيَةِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي إِذَا كَانَ سَجِلًا اتَّصَلَ بِهِ قَضَاؤُهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ إِذَا كَانَ فِي مَحَلِّ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، بِخِلَافِ الْكِتَابِ الْحُكْمِيِّ فَإِنَّ الرَّأْيَ لَهُ فِي التَّنْفِيزِ وَالرَّدِّ فَلِذَلِكَ احْتِيَاجٌ إِلَى بَيَانِ تَعْدَادِ مَحَالِّ الاجْتِهَادِ بِذِكْرِ أَصْلِ يَجْمَعُهَا، وَهَذَا الْفَضْلُ لِبَيَانِ ذَلِكَ وَمَا يَلْحَقُ بِهِ. (وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ لَكُونِهَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ لَكِنْ أَيْمُ الْمُؤَلَّى لَهَا لِلْحَدِيثِ «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ» (فِي غَيْرِ حَدِّ وَقُودٍ) إِذْ لَا يَجْرِي فِيهَا شَهَادَتُهَا، وَكَذَا قَضَاؤُهَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَلَوْ قُضِيَ فِي حَدِّ وَقُودٍ فَرُفِعَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فَأَمْضَاهُ لَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يُبْطِلَهُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ، وَأَمَّا قَضَاءُ الْخَنْتِيِّ فَيَصِحُّ بِالْأَوْلَى وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ فِي الْحُدُودِ وَالْقُودِ لِشَبْهَةِ الْأُنُوثَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ):<sup>٥٥</sup>

[بَابُ الْمَنْعِ مِنْ وِلَايَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْقَضَاءَ أَوْ يَضْعُفُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ]

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْأَوَّلِ قَدْ أَخْرَجَهُ مَا يَشْهَدُ لَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ الْغِفَارِيِّ مَرْفُوعًا.

وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ، وَرِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَمِثْلُهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعًا، وَفِي إِسْنَادِهِ النَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَحَدِيثُ بَرِيدَةَ أَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. قَالَ الْحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: تَفَرَّدَ بِهِ الْخُرَاسَانِيُّونَ وَرَوَاتُهُ مَرَاوِزَةٌ قَالَ الْحَافِظُ: لَهُ طُرُقٌ غَيْرُ هَذِهِ جَمَعَتْهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الثَّانِي سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ أَيْمَةٌ أَكْثَرُهُمْ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ. وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ «وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ

<sup>٥٤</sup> عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ج ٢، ص ١٦٨.

<sup>٥٥</sup> محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، ج ٨، ص ٣٠٤.

فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ» وَحَدِيثُ أَنَسٍ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ «أَطِيعُوا السُّلْطَانَ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا كَالزَّيْبِيَّةِ» قَوْلُهُ: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ .  
إِلخ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَاتِ وَلَا يَحِلُّ لِقَوْمٍ تَوَلَّيْتَهَا

١- لِأَنَّ تَجَنُّبَ الْأَمْرِ الْمَوْجِبِ لِعَدَمِ الْفَلَاحِ وَاجِبٌ.

٢- قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الذُّكُورَةِ فِي الْقَاضِي إِلَّا عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَاسْتَتَنُوا الْحُدُودَ، وَأَطْلَقَ ابْنُ

جَرِيرٍ

٣- وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْقَضَاءَ يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَرَأَى الْمَرْأَةَ نَاقِصًا وَلَا كَمَالَ سَيِّمًا فِي مَحَافِلِ الرِّجَالِ

٤- وَأَسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ لِقَوْلِهِ فِيهِ: " رَجُلٌ وَرَجُلٌ " فَدَلَّ بِمَفْهُومِهِ

عَلَى خُرُوجِ الْمَرْأَةِ قَوْلُهُ: (وَأَمَارَةُ الصَّبِيَّانِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ قَاضِيًّا، قَالَ فِي الْبَحْرِ:

إِجْمَاعًا

عبد الغنى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (المتوفى: ١٢٩٨هـ):<sup>٥٤</sup>

(ويجوز قضاء المرأة في كل شيء، إلا في الحدود والقصاص) اعتباراً بشهادتها.

سيد سابق (المتوفى: ١٤٢٠هـ):<sup>٥٧</sup>

من يصلح للقضاء:

ولا يقضى بين الناس إلا من كان عالماً بالكتاب

والسنة فقيها في دين الله قادراً على التفرقة بين الصواب والخطأ. بريئاً من الجور بعيداً عن الهوى.

وقد اشترط الفقهاء في القاضي أن يبلغ درجة الاجتهاد فيكون عالماً بآيات الاحكام وأحاديثها، عالماً بأقوال السلف

ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه، عالماً باللغة وعالماً بالقياس، وأن يكون مكلفاً ذكراً عدلاً سميحاً بصيراً ناطقاً.

<sup>٥٤</sup> عبد الغنى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (المتوفى: ١٢٩٨هـ)، اللباب في شرح الكتاب، ج ٤، ص ٨٤.

<sup>٥٧</sup> سيد سابق (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، فقه السنة، ج ٣، ص ٣٩٥.

وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل فالامثل.

فلا يصح قضاء المقلد ولا الكافر ولا الصغير ولا المجنون ولا الفاسق ولا المرأة (٢) لحديث أبي بكره قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال: " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " .  
وقد اشترط الفقهاء أيضا مع هذه الشروط تولية الحاكم للقاضي فانها شرط في صحة قضائه وهذا بخلاف المتداعيين إذا ارتضيا حكما يقضى بينهما ممن ليس له ولاية القضاء، فقد أجازهم مالك وأحمد ولم يجوزهم أبو حنيفة إلا بشرط أن يوافق حكمه حكم قاضي البلد.

جمع آوری ادله:

ادله علماء شيعه:

١- برای اشتراط ذكورت در قضاوت به برخی از آیات استناد فرموده اند:

- «الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»
- «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».
- «أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ».
- «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى».
- «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى».

۲- قضاوت یک حکم شرعی است، و حکم شرعی نیازمند دلیل شرعی می‌باشد، و در مورد نسوان این حکم و دلیل شرعی یافت نشده است، فلذا قضاوت برای نسوان جائز نمی‌باشد. (به تعبیر دیگر: اصل عدم ولایت احدی بر احدی می‌باشد، الا موردی که تخصیص خورده باشد، ولایت نسوان تخصیصی نخورده است و دلیلی بر آن نداریم، بنابراین حال که شک کردیم، به اصل رجوع می‌کنیم که عدم ولایت باشد، در نتیجه حکم به عدم ولایت نسوان می‌دهیم.)

۳- از قیاس اولویت برخی از روایات بر می‌آید، قضاوت به طریق اولی برای نسوان منع شده است، از جمله آن روایات:

❖ «أخروهن من حیث آخرهن الله»

❖ «لا یفلح قوم ولیتهم امرأة»

❖ «یا علیّ لیس علی المرأة جمعة إلی أن قال: و لا تولی القضاء»

❖ و «قال: سمعت أبا جعفر «علیه السلام» یقول: لیس علی النساء أذان و لا إقامة و لا جمعة و لا

جماعة إلی أن قال: و لا تولی المرأة القضاء و لا تلی الإمارة، الحدیث»

❖ و روایاتی که در مورد نقصان عقل و دین در نسوان وارد شده است.

۴- طبق برخی از روایاتی که دال بر نهی زنان از برخی اموری شده که در منظر و مرآی نامحرم قرار گیرند، و یا اینکه نامحرم صدای آنها را بشنود، از این روایات به قیاس اولویت، استنباط می‌شود: وقتی فردی شارع راضی به شنیدن و دیدن او توسط نامحرم نشده است، چطور اذن برای قضاوت او داده است؟ پس به طریق اولی از قضاوت او نهی شده است.

۵- عدم نفوذ شهادت «نساء» در همه احکام از جمله ادله ای است که به آن استناد فرموده‌اند، «نسوان» شهادتشان در احکام حدود و قصاص نافذ نمی‌باشد (چطور کسی که شهادتش پذیرفته نیست، می‌تواند قضاوتش پذیرفته باشد؟ پس به قیاس اولویت، کسی که شهادتش بطور کامل پذیرفته نیست، قضاوتش نیز قبول نمی‌باشد)

۶- اجماع از جمله ادله ای است که به آن استناد شده است، که با الفاظ مختلفی نقل شده است، از جمله: بلاخلاف، اتفاقاً، موضع وفاق، علیه الاجماع، ظهور الاتفاق علیه، بلاخلاف اجده،

۷- یکی از ادله ای که برخی به آن استناد فرمودند، کمال در احکام می‌باشد، که در بلوغ و عقل و حریت و ذکوریت آن را بیان فرموده اند.



- ۸- غالباً شهادت دو زن برابر است با شهادت یک مرد، پس مردان در شهادت از زنان افضل می‌باشند، پس کسی که شهادتش به تنهایی مورد قبول نیست، و بطور غالب نیازمند یک شاهد دیگر است تا قولش پذیرفته شود، بطریق اولی قضاوتش نیز مورد قبول نمی‌باشد وقتی که شهادتش مورد پذیرش نمی‌باشد.
- ۹- نسوان اذن امام جماعت بودن برای مردان را ندارند، پس به طریق اولی، اگر اذن امامت جماعت برای مردان را ندارند، اذن قضاوت هم ندارند.
- ۱۰- مادر بر پسر و دختر خودش ولایت ندارد، کسی که شارع به نسبت فرزندانش، برای او ولایت قرار نداده است، به طریق اولی برای او به نسبت بقیه مردم ولایتی قرار نداده است.
- ۱۱- در روایات تصریح به لفظ رجل شده است، و در مورد نسوان نصی وارد نشده است، فلذا اذنی صادر نشده است، از جمله روایت ابی خدیجه
- ۱۲- جو تشریحی اسلام به گونه ای است که مقام والای زن را اجل از این می‌داند تا با هر نامحرمی هم صحبت شود و در منظر و مرآی هر کسی ظاهر شود، جو تشریحی اسلام اقتضاء دارد این منصب که از لوازم آن برخورد با هر فردی از جامعه است، برای جایگاه ویژه زنان قرار داده نشود.
- ۱۳- در روایت مقبوله عمر بن حنظله، حضرت (صلوات‌الله‌وسلامه‌علیه) می‌فرمایند: «قد جعلته» پس این منصب یک منصبی است که نیاز به جعل شارع دارد و با استحسان و قیاس نمی‌توان برای آن جعلی ایجاد کرد، فلذا چون در مصادر روایی ما روایتی دال بر جعل یافت نشده است، پس منصب قضاء برای نسوان اثبات نمی‌شود.

ادله علماء اهل سنت:

ادله ای که اهل سنت به آن استناد کردند:

- ۱- نقص نسوان از برخی از ولایات «فَلَنْقُصَ النِّسَاءَ عَنْ رُتَبِ الْوَلَايَاتِ»
- ۲- اجماع بر اینکه نسوان نمی‌توانند در همه احکام قضاوت داشته باشند
- ۳- استدلال به برخی از آیات:

❖ «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

❖ «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى»

۴- عدم قبول شهادت نسوان، به تنهایی

۵- استدلال به برخی از روایات که نهی از تبعیت از نسوان شده است، از جمله:

❖ «ما أفلح قوم وليتهم امرأة» و روی: «ولوا أمرهم امرأة»

❖ "أخروهن من حيث أخرن الله"

۶- از امام جماعت شدن نسوان نهی شده است، پس به طریق اولی از قضاوتشان نهی شده است

۷- کمال در احکام در عاقل بالغ حر و ذکر بودن است

۸- نقصان عقل و عدم استحکام در رای که در مورد نسوان وارد شده است،

۹- برای نسوان اذن حضور بین رجال داده نشده است، پس به طریق اولی اذن حضور برای قضاوت در

بین رجال را ندارند

۱۰- عدم صلاحیت برای امامت عظمی، پس به طریق اولی اذن برای قضاوت ندارد

۱۱- عدم اذن برای تولیت بلاد، پس به طریق اولی اذن برای قضاوت ندارد

۱۲- پیامبر (صلی الله علیه و آله و سلم) و هیچیک از خلفاء ایشان به احدی از زنان ولایت نداده

اند، و اگر حتی یک مورد بود، باید به دست ما می رسید که هیچ خبری به ما نرسیده همین فعل و سنت

و سیره پیامبر (صلی الله علیه و آله و سلم) و خلفاء ایشان دال بر این است که این عمل شایسته و

صحیح نیست، اگر این عمل صحیح و جائز بود، باید از جانب ایشان (صلی الله علیه و آله و سلم) و

خلفای ایشان انجام می شد.

۱۳- «وَلَا نَكَلِمَهَا رَبِّمَا كَانَ فِتْنَةً، وَبَعْضُ النِّسَاءِ تَكُونُ صُورَتُهَا فِتْنَةً»

۱۴- تصریحی که به لفظ رجل در روایات شده است، دال بر این است که قضاوت برای صبی و

نسوان جائز نیست.

خلاصه استدلالات:

«من القرآن»:

از قرآن کریم، به آیاتی اشاره شده است که از جمله آن آیات مبارکه:

«الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»

«وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»

«أَوْ مَنْ يَنْشِؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ»

«وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى»

«وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ

إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى»

هیچیک از آیات فوق را برای منع قضاوت نسوان، و برای «اشتراط الذکورة فی القضاوت» نمی توان استفاده کرد، زیرا در هیچ یک از آیات مبارکه فوق، تصریحی به عدم اذن در قضاوت نشده است و این استفاده از ظاهر قرآن، که بخواهیم از آن عدم اذن در قضاوت را استنباط کنیم، تمایل به استسحاح دارد، با رجوع به تفاسیر این نکته بخوبی مشهود می شود که: این آیات مبارکه در مقام برتری جنس «رجال» بر نسوان نیست، «لو سَلَمْنَا» دلالتی ندارد که نسوان اذن در قضاوت ندارند ولو اینکه به فرض، جنس «رجال» را در اموری افضل بداند.

«من السنة»:

به برخی از روایت برای اشتراط ذکورة استناد شده است، از جمله:

«أخروهن من حيث أخرهن الله»

متن این روایت، در کتب روایی اولیه شیعه، بلکه ثانویه هم ذکر نشده است، و کتبی که آن را نقل فرموده اند سند موثقی و سلسله روات را نقل نکرده اند.

اما این روایت در کتب مقدم اهل سنت، ذکر شده است که مفصلاً به آن خواهیم پرداخت:

این روایت را در کتب اهل سنت، زمانی که مورد تدقیق واقع می کنیم، در می یابیم:

این روایت شریف به چند نحو نقل شده است:

- ۱- از قول ابن مسعود بدون اینکه اشاره ای داشته باشد از معصوم می‌باشد یا نه.
- ۲- از لفظ «قوله (عليه السلام)» و «بقوله (صلى الله عليه و سلم)» «قال (عليه السلام)» «قال عليه الصلاة و السلام» استفاده شده است که استفاده حضرت رسول (صلى الله عليه و آله و سلم) می‌شود
- ۳- خبر مشهور

ما با تحقیق اجمالی که در مورد این روایت داشتیم، به این نظر رسیدیم:

این روایت اصلاً از پیامبر (صلى الله عليه و آله و سلم) نمی‌باشد، بلکه از ابن مسعود است، و در کتب اولیه اصلاً اشاره ای نشده است که این روایت از پیامبر (صلى الله عليه و آله و سلم) است، بلکه در کتب متاخر این ادعا صورت گرفته است، لازم به ذکر است: اهل سنت اقوال صحابه را برای خود حجت می‌دانند و طبق آن عمل می‌کنند، و لکن ما فقط پیروی از اهل بیت (علیهم السلام) می‌کنیم، فلذا این روایت برای ما حجت نمی‌باشد، و شهرت روایی آن دلیل بر این نمی‌شود که بتوانیم قبول کنیم از حضرت رسول (صلى الله عليه و آله و سلم) است، در حالی که منابع اولیه آن را منسوب به پیامبر (صلى الله عليه و آله و سلم) ندانسته اند، ما در متن ذیل برخی از کتبی که این روایت را از ابن مسعود دانسته اند را ذکر می‌کنیم:

۱. أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ۲۱۱هـ)<sup>۵۸</sup>
۲. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ۳۶۰هـ)<sup>۵۹</sup>
۳. محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى: ۵۲۰هـ)<sup>۶۰</sup>
۴. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ۷۹۴هـ)<sup>۶۱</sup>

---

<sup>۵۸</sup> أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ۲۱۱هـ)، المصنف، ج ۳، ص ۱۴۹.

<sup>۵۹</sup> سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ۳۶۰هـ)، المعجم الكبير، ج ۹، ص ۲۹۵.

<sup>۶۰</sup> محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى: ۵۲۰هـ)، الحوادث والبدع، ج ۱، ص ۴۵.

<sup>۶۱</sup> أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ۷۹۴هـ)، الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، ۱ ج.

۵. زین الدین عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامی، البغدادی، ثم الدمشقی، الحنبلی (المتوفی: ۷۹۵هـ) ۶۲

۶. أبو الفضل أحمد بن علی بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانی (المتوفی: ۸۵۲هـ) ۶۳

۷. کمال الدین محمد بن عبد الواحد السیواسی المعروف بابن الهمام (المتوفی: ۸۶۱هـ) ۶۴

### «لا یفلح قوم ولیتھم امرأة»

این روایت به چند متن قریب المعنا به دست ما رسیده است:

۱. لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ

۲. لَنْ يَفْلِحَ قَوْمٌ جَعَلُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ

۳. لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ تَلَّى أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ

۴. لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ مَلَكَتْ عَلَيْهِمْ امْرَأَةٌ

۵. لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ

۶. لَنْ يَفْلِحَ قَوْمٌ تَدْبِرُ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ

۷. لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ تَمَلِكُهُمْ امْرَأَةٌ

۸. لَا يَفْلِحُ قَوْمٌ وَلِيَتَهُمْ امْرَأَةٌ

اولاً: این اختلاف در متون سبب می‌شود ما نتوانیم به متن این روایت استناد تام داشته باشیم، بلکه اگر بخواهیم استنادی به این روایت داشته باشیم، باید به مفهوم اجمالی که از تمامی این روایات به دست می‌آید استناد کنیم، که همین اختلاف در متن، از اطمینان به این روایت می‌کاهد.

---

۶۲ زین الدین عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامی، البغدادی، ثم الدمشقی، الحنبلی (المتوفی: ۷۹۵هـ)، فتح الباری شرح صحیح البخاری، ج ۸، ص ۴۹ ج ۲۸۷.

۶۳ أبو الفضل أحمد بن علی بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانی (المتوفی: ۸۵۲هـ)، الدرر الیة فی تخریج أحادیث الهدایة، ج ۱، ص ۱۷۱.

۶۴ کمال الدین محمد بن عبد الواحد السیواسی المعروف بابن الهمام (المتوفی: ۸۶۱هـ)، فتح القدر، بی تا، ج ۱، ص ۳۶۰.

ثانياً: در کتب شیعه سلسله سند این روایت ذکر نشده است، پس از حیث سندی هم قابل اعتماد و اطمینان نیست.

ثالثاً: راوی روایت، برای ما نه فقط قابل اعتماد نیست بلکه غاصب و خائن و کذاب و ملعون نیز می باشد.

فلذا این روایت برای ما قابل استناد نمی باشد و این روایت را قبول نمی کنیم.

در ذیل منابع نقل های مختلف را ذکر می کنیم:

لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ

حسن بن علی ابن شعبه حرانی، قرن ۴ / تحف العقول ؛ النص ؛ ص ۶۵۳

سعید بن هبة الله قطب الدين راوندی، ۵۷۳ ق / الخرائج و الجرائح ؛ ج ۱ ؛ ص ۷۹۶

أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ۲۰۴هـ) / مسند أبي داود الطيالسي ج ۲؛ ص ۶۷۲۰۵

أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستی العبسی (المتوفى: ۲۳۵هـ) / الكتاب

المصنف في الأحاديث والآثار؛ ج ۷؛ ص ۶۸۵۳۸

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ۲۷۶هـ) / الكتاب عيون الأخبار ج ۱؛ ص ۶۹۵۳

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ۲۷۶هـ) / الكتاب: المعارف؛ ج ۱؛ ص ۷۰۶۶۶

---

۶۵ حسن بن علی ابن شعبه، تحف العقول، حسن بن علی ابن شعبه، ص ۳۵.

۶۶ سعید بن هبة الله قطب راوندی، الخرائج و الجرائح، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج ۱، ص ۷۹.

۶۷ أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ۲۰۴هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ج ۲، ص ۲۰۵.

۶۸ أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستی العبسی (المتوفى: ۲۳۵هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ج ۷، ص

۵۳۸.

۶۹ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ۲۷۶هـ)، عيون الأخبار، ج ۱، ص ۵۳.

۷۰ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ۲۷۶هـ)، المعارف، ج ۱، ص ۶۶۶.

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) / مسند  
البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ ج ٩؛ ص ١٠٧<sup>٧١</sup>

لن يفلح قوم جعلوا أمرهم الى امرأة

نعمان بن محمد مغربي ابن حيون، ٣٦٣ ق. / شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام؛ ج ١؛ ص ٣٩٦<sup>٧٢</sup>

لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ تَلَّى أَمْرَهُمْ أَمْرًا

محمد بن محمد مفيد، ٤١٣ ق / الجمل و النصر لسيّد العترة في حرب البصرة؛ ص ٢٩٧<sup>٧٣</sup>

أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ) / كتاب الفتن ج ١؛ ص ١٧٤<sup>٧٤</sup>

لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ مَلَكَتْ عَلَيْهِمْ أَمْرًا

محمد بن علي ابن شهر آشوب مازندراني، ٥٨٨ ق / مناقب آل أبي طالب عليهم السلام (لابن شهر آشوب)؛ ج ٤؛  
ص ١٧<sup>٧٥</sup>

لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ أَمْرًا

يحيى بن حسن ابن بطريق، ٦٠٠ ق / عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار؛ النص؛ ص ٤٥٤؛  
ص ٤٥٥<sup>٧٦</sup>

---

<sup>٧١</sup> أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج ٩، ص ١٠٧.

<sup>٧٢</sup> نعمان بن محمد ابن حيون و نعمان بن محمد ابن حيون، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، محمد حسيني جلالى، ج ١، ص ٣٩٦.

<sup>٧٣</sup> على ميرشرفي، محمد بن محمد مفيد، و محمد بن محمد مفيد، الجمل (للمفيد)، ص ٢٩٧.

<sup>٧٤</sup> أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، كتاب الفتن، ج ١، ص ١٧٤.

<sup>٧٥</sup> محمد بن علي ابن شهر آشوب، المناقب (ابن شهر آشوب)، محمد بن علي ابن شهر آشوب و محمد حسين آشتياني، ج ٤، ص ١٧.

<sup>٧٦</sup> جعفر سبحاني تبريزي و يحيى بن حسن ابن بطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، يحيى بن حسن ابن بطريق، ج ٤٥٤ و ٤٥٥.

على بن موسى ابن طاووس، ٦٦٤ ق / الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ؛ ج ١ ؛ ص ٢٨٦<sup>٧٧</sup>

لن يفلح قوم تدبر أمرهم امرأة

عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد، ٦٥٦ ق / شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ؛ ج ٦ ؛ ص ٢٢٧<sup>٧٨</sup>

لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ تَمَلَّكُهُمْ امْرَأَةٌ

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) / مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ ج

٣٤؛ ص ٨٥ ؛ ص ١٢٢<sup>٧٩</sup>

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبخاري (المتوفى: ٢٩٢هـ) / مسند

البخاري المنشور باسم البحر الزخار؛ ج ٩؛ ص ١٠٦<sup>٨٠</sup>

أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) / دلائل النبوة

ومعرفة أحوال صاحب الشريعة؛ ج ٤؛ ص ٣٩٠<sup>٨١</sup>

« يا عليّ ليس على المرأة جمعة إلى أن قال: ولا تولّى القضاء »

این روایت در دو کتاب شریف:

محمد بن علی ابن بابویه، ٣٨١ ق / من لا يحضره الفقيه ؛ ج ٤ ؛ ص ٣٥٢<sup>٨٢</sup>

<sup>٧٧</sup> علی بن موسی ابن طاووس، الطرائف، ج ١، ص ٢٨٦.

<sup>٧٨</sup> محمد بن حسین شریف الرضی، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، امام اول علی بن ابیطالب (ع) و دیگران، ج ٦، ص ٢٢٧.

<sup>٧٩</sup> أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٣٤، ص ٨٥ و ١٢٢.

<sup>٨٠</sup> أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبخاري (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند البخاري المنشور باسم البحر الزخار، ج ٩، ص ١٠٦.

<sup>٨١</sup> أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، ج ٤، ص

٣٩٠.

<sup>٨٢</sup> محمد بن علی ابن بابویه، من لا يحضره الفقيه، محمد بن علی ابن بابویه و علی اکبر غفاری، ج ٤، ص ٣٥٢.



حسن بن فضل طبرسی، قرن ۶/مکارم الأخلاق؛ ص ۴۳۹<sup>۸۳</sup>

نقل شده است، که در کتاب شریف «مکارم الأخلاق» سندی برای آن ذکر نفرموده اند، و در کتاب شریف «من لا یحضره الفقیه» به دو سند ذیل می باشد:

۵۷۶۲- رَوَى حَمَادُ بْنُ عَمْرٍو وَ أَنَسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع- عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ص أَنَّهُ قَالَ لَهُ يَا عَلِيُّ أَوْصِيكَ بِوَصِيَّةٍ فَاحْفَظْهَا فَلَا تَزَالُ بِخَيْرٍ مَا حَفَظْتَ وَصِيَّتِي يَا عَلِيُّ... لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ لَا أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ لَا عِبَادَةٌ مَرِيضٍ وَ لَا اتِّبَاعُ جَنَازَةٍ وَ لَا هِرْوَلَةٌ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ لَا اسْتِلَامُ الْحَجَرِ وَ لَا حَلْقٌ وَ لَا تَوَلَّى الْقَضَاءِ ...

وَ لِكُلِّ شَيْءٍ أَسَاسٌ وَ أَسَاسُ الْإِسْلَامِ حُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ يَا عَلِيُّ سُوءُ الْخُلُقِ سُؤْمٌ وَ طَاعَةُ الْمَرْأَةِ نَدَامَةٌ يَا عَلِيُّ إِنْ كَانَ السُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي لِسَانِ الْمَرْأَةِ ...

سند روایت شریف:

سند اول:

[۱/۵۷۶۲] روى حماد بن عمرو عن جعفر بن محمد (صلوة الله وسلامه عليهما) عن أبيه (صلوة الله وسلامه عليه) عن جده (صلوة الله وسلامه عليه) عن علي بن أبي طالب (صلوة الله وسلامه عليه) عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال له ...

حماد بن عمرو النصیبی: من لم يتصف في معجم الرجال بشيء

فلذا سند اول این روایت، علاوه بر تحویل در ابتداء روایت، به دلیل مجهول بودن حماد بن عمرو النصیبی، برای ما قابل اعتماد نیست.

سند دوم:

---

<sup>۸۳</sup> حسن بن فضل طبرسی، مکارم الأخلاق، ص ۴۳۹.

[۲/۵۷۶۲] روى أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد (صلوات الله وسلامه عليهما) عن أبيه (صلوات الله وسلامه عليه) عن جده (صلوات الله وسلامه عليه) عن علي بن أبي طالب (صلوات الله وسلامه عليه) عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال له...

أنس بن محمد، أبو مالك: لم يتضح حاله

أبيه: مجهول مى باشد

فلذا سند دوم این روایت، علاوه بر تحویل در ابتداء روایت، به دلیل مجهول بودن دو راوی، برای ما قابل اعتماد نیست.

« قال: سمعت أبا جعفر «عليه السلام» يقول: ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جماعة ولا جماعة إلى أن قال: ولا تولي المرأة القضاء ولا تلي الإمارة، الحديث»

این روایت شریف را مرحوم صدوق نقل فرموده اند:<sup>۸۴</sup>

الخصال؛ ج ۲؛ ص ۵۸۵

۱۲- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَطَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْعَسْكَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ الْبَاقِرِ يَقُولُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا جُمُعَةٌ وَلَا جَمَاعَةٌ وَلَا عِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَلَا اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ وَلَا إِجْهَارٌ بِالتَّلْبِيَةِ وَلَا الْهَرُولَةُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَا اسْتِنَامُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَلَا دُخُولُ الْكَعْبَةِ وَلَا الْحَلْقُ إِنَّمَا يَقْصُرْنَ مِنْ شُعُورِهِنَّ وَلَا تَوَلَّى الْمَرْأَةُ الْقَضَاءَ وَلَا تَوَلَّى الْإِمَارَةَ وَلَا تُسْتَشَارُ<sup>۸۵</sup>

این روایت شریف، به علت ضعف سندى، قابل اتکاء نمى باشد.

<sup>۸۴</sup> محمد بن علی ابن بابویه، الخصال، محمد بن علی ابن بابویه و علی اکبر غفاری، ج ۲، ص ۵۸۵.

<sup>۸۵</sup> ابن بابویه، محمد بن علی، الخصال - قم، چاپ: اول، ۱۳۶۲ ش.

سند این روایت:

**أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَطَّانُ:**

قال سيدنا الخويي ره: <sup>٨٦</sup>

٥٠٨ - أحمد بن الحسن القطان: = أحمد بن الحسين القطان. = أحمد بن الحسن العطار.

المعروف بأبي علي بن عبد ربه (عبدويه): هو من مشايخ الصدوق، و توهم بعضهم حسن الرجل من ترحم الصدوق عليه، و هو عجيب، كيف و قد ترحم الأئمة ع لعموم الزائرين لقبر الحسين ع، بل أفرط بعضهم فذكر أن الصدوق وصفه بالعدل، حيث قال في المجلس الثالث و الثمانين من الأملی، الحديث ٥: و حدثنا بهذا الحديث شيخ لأهل الحديث، يقال له: أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبد ربه (عبدون) العدل.

و هذا أعجب، فإن الصدوق لم يصفه بالعدل، و إنما ذكر أنه كان معروفاً بأبي علي بن عبد ربه العدل، و معنى هذا أن العدل كان لقباً له - و كلمة العدل، و كلمة الحافظ، و المقری و نحوها من الألقاب - و أين هذا من توصيفه بالعدالة، و لا بعد في أن يكون الرجل من العامة، كما استظهر بعضهم.

و ذكر الصدوق: في الحديث ٥ من المجلس الثامن و العشرين من الأملی: أحمد بن الحسين المعروف بأبي علي بن عبدون.

و يأتي عن المشيخة أيضاً: أحمد بن الحسين القطان.

و الظاهر أن أحمد بن الحسين القطان هو أحمد بن الحسن القطان هذا.

طبق نرم افزار الدراية النور، مرحوم صدوق از ایشان ٨٤ روایت نقل فرموده اند که همین اکتار نقل ایشان برای وثوق «أحمد بن الحسن القطان» برای ما کافی می باشد

**الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْعَسْكَرِيِّ:**

مجهول می باشند.

<sup>٨٦</sup> ابوالقاسم خويي و سيد ابوالقاسم خويي، معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة، ج ٢، ص ٨٦.

## أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيُّ

احمد بن على نجاشى، ٤٥٠ ق / رجال النجاشى / باب الميم / ٣٤٦<sup>٨٧</sup>

٩٣٦ - محمد بن زكريا بن دينار

مولى بنى غلاب أبو عبد الله. و بنو غلاب قبيلة بالبصرة من بنى نصر بن معاوية و قيل إنه ليس له بغير البصرة منهم أحد و كان هذا الرجل وجهها من وجوه أصحابنا بالبصرة و كان أخباريا واسع العلم. و صنف كتبا كثيرة. و قال لى أبو العباس بن نوح: إننى أروى عن عشرة رجال عنه. له كتب منها: الجمل الكبير و الجمل المختصر و كتاب صفين الكبير و كتاب صفين المختصر مقتل الحسين عليه السلام كتاب النهر كتاب الأجواد كتاب الوافدين مقتل أمير المؤمنين عليه السلام أخبار زيد [عليه السلام] أخبار فاطمة عليها السلام و منشؤها و مولدها كتاب الجبل. أخبرنا أبو العباس أحمد بن على بن نوح قال: حدثنا أبو الحسن على بن يحيى بن جعفر السلمى الحذاء و أبو على أحمد بن الحسين بن إسحاق شعبة الحافظ و عبد الجبار بن شيران الساكن بنهر جطا فى آخرين. قالوا: حدثنا محمد بن دينار الغلابى بجميع كتبه. و مات محمد بن زكريا سنة ثمان و تسعين و مائتين.

همين بيان مرحوم نجاشى « و كان هذا الرجل وجهها من وجوه أصحابنا بالبصرة و كان أخباريا واسع العلم» برأى وثاقت ايشان كفايت مى كند.

## جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ الْكِنْدِيُّ

مجهول مى باشد.

<sup>٨٧</sup> احمد بن على نجاشى، رجال النجاشى، احمد بن على نجاشى، ص ٣٤٦.

محمد بن عمارة الكندي:

مجهول می باشد

جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ

مرحوم نجاشی در مورد ایشان می فرماید:<sup>۸۸</sup>

رجال النجاشی /باب الجیم /۱۲۸

۳۳۲ - جابر بن یزید أبو عبد الله

و قيل أبو محمد الجعفي عربي قديم نسبه: ابن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرار بن جعفي.

لقى أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام و مات في أيامه سنة ثمان و عشرين و مائة. روى عنه جماعة غمز فيهم و ضعفوا منهم: عمرو بن شمر و مفضل بن صالح و منخل بن جميل و يوسف بن يعقوب.

و كان في نفسه مختلطا و كان شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعارا كثيرة في معناه تدل على الاختلاط ليس هذا موضعا لذكرها و قل ما يورد عنه شيء في الحلال و الحرام.

له كتب منها: التفسير أخبرناه أحمد بن محمد بن هارون قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي قال: حدثنا محمد بن علي أبو سمينة الصيرفي قال: حدثنا الربيع بن زكريا الوراق عن عبد الله بن محمد عن جابر به. و هذا عبد الله بن محمد يقال له الجعفي ضعيف و روى هذه النسخة أحمد بن محمد بن سعيد عن جعفر بن عبد الله المحمدي عن يحيى بن حبيب الذراع عن عمرو بن شمر عن جابر. و له كتاب النوادر أخبرنا أحمد بن محمد الجندى قال: حدثنا محمد بن همام قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف قال: حدثنا محمد بن سنان عن عمار بن مروان عن المنخل بن جميل عن جابر به. و له كتاب الفضائل. أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون عن أحمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن أحمد بن الحسن القطواني عن عباد بن ثابت عن عمرو بن شمر عن جابر به. و كتاب الجمل و كتاب صفين و كتاب النهروان و كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام و كتاب مقتل الحسين عليه السلام. روى هذه الكتب الحسين بن

<sup>۸۸</sup> همان، ۱۲۸.

الحصين العمى قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن معلى قال: حدثنا محمد بن زكريا الغلابي و أخبرنا ابن نوح عن عبد الجبار بن شيران الساكن نهر خطي عن محمد بن زكريا الغلابي عن جعفر بن محمد بن عمار عن أبيه عن عمرو بن شمر عن جابر بهذه الكتب. و تضاف إليه رسالة أبي جعفر إلى أهل البصرة و غيرها من الأحاديث و الكتب و ذلك موضوع و الله أعلم.

مرحوم شيخ الطائفة، شيخ طوسي در مورد ایشان، در كتاب «فهرست» می فرماید: <sup>۸۹</sup>

فهرست الطوسي /باب الجيم /باب الواحد /۱۱۶

۱۵۸ - جابر بن يزيد الجعفي.

له أصل. أخبرنا به ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن المفضل بن صالح عنه. و رواه حميد بن زياد عن إبراهيم بن سليمان عن جابر. و له كتاب التفسير. أخبرنا به جماعة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن أبي علي بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك و محمد بن جعفر الرزاز عن القاسم بن الربيع عن محمد بن سنان عن عمار بن مروان عن منخل بن جميل عن جابر.

مرحوم شيخ الطائفة، شيخ طوسي در مورد ایشان، در كتاب «رجال» می فرماید: <sup>۹۰</sup>

رجال الطوسي /أصحاب أبي جعفر... /باب الجيم /۱۲۹

۱۳۱۶ - ۶ - جابر بن يزيد بن الحارث

بن عبد يغوث الجعفي توفي سنة ثمان و عشرين و مائة على ما ذكر [ه] ابن حنبل و قال يحيى بن معين: مات سنة اثنتين و ثلاثين و مائة و قال القتيبي: هو من الأزد.

---

<sup>۸۹</sup> محمد بن حسن طوسي، فهرست كتب الشيعة و أصولهم و أسماء المصنفين و أصحاب الأصول، عبد العزيز طباطبائي و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ص ۱۱۶.

<sup>۹۰</sup> محمد بن حسن طوسي، رجال الطوسي، جواد قیومی اصفهانی، ص ۱۲۹.

رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب الجيم / ١٧٦

٢٠٩٢ - ٣٠ - جابر بن يزيد أبو عبد الله

الجعفي تابعي أسند عنه روى عنهما.

مرحوم كشي در مورد ايشان می فرماید:<sup>٩١</sup>

رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الثالث / ١٩١

٣٣٥ - حدثني حمدويه و إبراهيم ابنا نصير قالا حدثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن بكير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أحاديث جابر؟ فقال ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة و ما دخل علي قط.

٣٣٦ - حمدويه و إبراهيم قالا حدثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زياد بن أبي الحلال قال اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي فقلت لهم أسأل أبا عبد الله (ع) فلما دخلت ابتدأني فقال رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا.

٣٣٧ - حمدويه قال حدثنا يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن عبد الحميد بن أبي العلاء قال دخلت المسجد حين قتل الوليد فإذا الناس مجتمعون قال فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خز حمراء و إذا هو يقول: حدثني وصي الأوصياء و وارث علم الأنبياء محمد بن علي (ع) قال فقال الناس جن جابر جن جابر.

٣٣٨ - آدم بن محمد البلخي قال حدثنا علي بن الحسن بن هارون الدقاق قال حدثنا علي بن أحمد قال حدثني علي بن سليمان قال حدثني الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان عن المفضل بن عمر الجعفي قال سألت

---

<sup>٩١</sup> محمد بن حسن طوسي و محمد بن عمر كشي، اختيار معرفة الرجال، محمد بن عمر كشي، ص ١٩١.

أبا عبد الله (عليه السلام) عن تفسير جابر؟ فقال لا تحدث به السفلة فيذيعوه أ ما تقرأ في كتاب الله عز و جل فإذا نقر في الناقدور ٧٤ :- ٨ -) إن منا إماما مستترا فإذا أراد الله إظهار أمره نكت في قلبه فظهر فقام بأمر الله.

٣٣٩ - جبريل بن أحمد حدثني الشجاعى عن محمد بن الحسين عن أحمد بن النضر عن عمرو بن شمر عن جابر قال دخلت على أبي جعفر (ع) و أنا شاب فقال من أنت؟ قلت من أهل الكوفة قال ممن؟ قلت من جعفى قال ما أقدمك إلى هاهنا؟ قلت طلب العلم قال ممن؟ قلت منك قال فإذا سألك أحد من أين أنت؟ فقل من أهل المدينة قال قلت أسألك قبل كل شيء عن هذا أ يحل لى أن أكذب؟ قال ليس هذا بكذب من كان فى مدينة فهو من أهلها حتى يخرج قال و دفع إلى كتابا و قال لى إن أنت حدثت به حتى تهلك بنو أمية فعليك لعنتى و لعنة آبائى و إذا أنت كتمت منه شيئا بعد هلاك بنى أمية فعليك لعنتى و لعنة آبائى ثم دفع إلى كتابا آخر ثم قال و هاك هذا فإن حدثت بشيء منه أبدا فعليك لعنتى و لعنة آبائى.

٣٤٠ - جبريل بن أحمد حدثني محمد بن عيسى عن عبد الله بن جبلة الكنانى عن ذريح المحاربى قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جابر الجعفى و ما روى؟ فلم يجبنى و أظنه قال سألته بجمع فلم يجبنى فسألته الثالثة؟ فقال لى يا ذريح دع ذكر جابر فإن السفلة إذا سمعوا بأحاديثه شنعوا أو قال أذاعوا.

٣٤١ - جبريل بن أحمد الفاريابى حدثني محمد بن عيسى العبيدى عن على بن حسان الهاشمى قال حدثني عبد الرحمن بن كثير عن جابر بن يزيد قال قال أبو جعفر (ع) يا جابر حديثنا صعب مستصعب أمرد ذكوان وعر أجرد لا يحتمله و الله إلا نبى مرسل أو ملك مقرب أو مؤمن ممتحن فإذا ورد عليك يا جابر شيء من أمرنا فلان له قلبك فاحمد الله و إن أنكرته فردوه إلينا أهل البيت و لا تقل كيف جاء هذا و كيف كان و كيف هو فإن هذا و الله الشرك بالله العظيم.

٣٤٢ - على بن محمد قال حدثني محمد بن أحمد عن يعقوب بن يزيد عن عمرو بن عثمان عن أبي جميلة عن جابر قال رويت خمسين ألف حديث ما سمعه أحد منى.

٣٤٣ - جبريل بن أحمد حدثني محمد بن عيسى عن إسماعيل بن مهران عن أبي جميلة المفضل بن صالح عن جابر بن يزيد الجعفى قال حدثني أبو جعفر (عليه السلام) بسبعين ألف حديث لم أحدث بها أحدا قط و لا أحدث بها أحدا أبدا قال جابر فقلت لأبى جعفر (ع) جعلت فداك إنك قد حملتني وقرأ عظيمما بما حدثتني به من سررم الذى لا أحدث به أحدا فر بما جاش فى صدرى حتى يأخذنى منه شبه الجنون قال يا جابر فإذا كان ذلك فأخرج إلى الجبان فاحفر حفيرة و دل رأسك فيها ثم قل حدثني محمد بن على بكذا و كذا.



٣٤٤ - نصر بن الصباح قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصرى قال حدثنا علي بن عبد الله قال: خرج جابر ذات يوم و على رأسه قوصرة راكبا قصبه حتى مر على سلك الكوفة فجعل الناس يقولون جن جابر جن جابر فلبثنا بعد ذلك أياما فإذا كتاب هشام قد جاء بحمله إليه قال فسأل عنه الأمير فشهدوا عنده أنه قد اختلط و كتب بذلك إلى هشام فلم يتعرض له ثم رجع إلى ما كان من حاله الأول.

٣٤٥ - نصر بن الصباح قال حدثنا إسحاق بن محمد قال حدثنا فضيل عن محمد بن زيد الحافظ عن موسى بن عبد الله عن عمرو بن شمر قال جاء قوم إلى جابر الجعفي فسألوه أن يعينهم في بناء مسجدهم؟ قال ما كنت بالذي أعين في بناء شيء يقع منه رجل مؤمن فيموت فخرجوا من عنده و هم يبخلونه و يكذبونه فلما كان من الغد أتوا الدراهم و وضعوا أيديهم في البناء فلما كان عند العصر زلت قدم البناء فوق فمات.

و روى عن سفیان الثوري: أنه قال جابر الجعفي صدوق في الحديث إلا أنه كان يتشيع و حكى عنه أنه قال: ما رأيت أروع بالحديث من جابر.

٣٤٧ - نصر بن الصباح قال حدثني إسحاق بن محمد البصرى قال حدثنا محمد بن منصور عن محمد بن إسماعيل عن عمرو بن شمر قال قال: أتى رجل جابر بن يزيد فقال له جابر تريد أن ترى أبا جعفر؟ قال نعم قال فمسح على عيني فمررت و أنا أسبق الريح حتى صرت إلى المدينة قال فيينا أنا كذلك متعجب إذ فكرت فقلت ما أحوجني إلى و تدأته فإذا حججت عاما قابلا نظرت ها هنا هو أم لا فلم أعلم إلا و جابر بين يدي يعطيني و تدا قال ففرغت فقال: هذا عمل العبد بإذن الله فكيف لو رأيت السيد الأكبر قال ثم لم أره قال فمضيت حتى صرت إلى باب أبي جعفر (عليه السلام) فإذا هو يصيح بي ادخل لا بأس عليك فدخلت فإذا جابر عنده قال فقال لجابر يا نوح غرقتهم أولا بالماء و غرقتهم آخرا بالعلم فإذا كسرت فاجبر قال ثم قال من أطاع الله أطيع أى البلاد أحب إليك؟ قال قلت الكوفة قال بالكوفة فكن قال سمعت أبا النون بالكوفة قال فبقيت متعجبا من قول جابر فجئت فإذا به في موضعه الذى كان فيه قاعدا قال فسألت القوم هل قام أو تنحى؟ قال فقالوا لا و كان سبب توحيدى أن سمعت قوله بالإلهية و فى الأئمة.

٣٤٨ - حدثني محمد بن مسعود قال حدثني محمد بن نصير عن محمد بن عيسى. و حمدويه بن نصير قال حدثني محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عروة بن موسى قال: كنت جالسا مع أبي مريم الحنات و جابر عنده جالس فقام أبو مريم فجاء بدورق من ماء بئر منازل ابن عكرمة فقال له جابر ويحك يا أبا مريم كأنى بك قد استغنيت عن هذه البئر و اغترفت من ها هنا من ماء الفرات فقال له أبو مريم ما ألوم الناس أن يسمونا كذابين و كان مولى لجعفر (ع) كيف يجيء ماء الفرات إلى ها هنا قال ويحك إنه يحتفر ها هنا نهر أوله عذاب على الناس و

آخره رحمة يجرى فيه ماء الفرات فتخرج المرأة الضعيفة و الصبي فيغترف منه و يجعل له أبواب في بنى رواس و في بنى موهية و عند بئر بنى كندة و في بنى زرارة حتى تتغامس فيه الصبيان. قال علي: إنه قد كان ذلك و أن الذى حدث علي و عهده لعل أنه قد سمع بهذا الحديث قبل أن يكون.

٦٩٩ - روى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن جبلة الكناني عن ذريح المحاربي قال قلت لأبي عبد الله (ع) بالمدينة ما تقول في أحاديث جابر؟ قال تلقاني بمكة قال فلقيته بمكة فقال تلقاني بمنى قال فلقيته بمنى فقال لى ما تصنع بأحاديث جابر اله عن أحاديث جابر فإنها إذا وقعت إلى السفلة أذاعوها. قال عبد الله بن جبلة: فأحسب ذريحا سفلة.

٩١٧ - وجدت بخط محمد بن شاذان بن نعيم فى كتابه سمعت أبا محمد القماص الحسن بن علوية الثقة يقول سمعت الفضل بن شاذان يقول: حج يونس بن عبد الرحمن أربعاً و خمسين حجة و اعتمر أربعاً و خمسين عمرة و ألف ألف جلد ردا على المخالفين و يقال: انتهى علم الأئمة (عليهم السلام) إلى أربعة نفر أولهم سلمان الفارسى و الثانى جابر و الثالث السيد و الرابع يونس بن عبد الرحمن.

مرحوم ابن غضائرى در مورد ايشان مى فرمايند:<sup>٩٢</sup>

ابن الغضائرى/الرجال لابن الغضائرى/الرجال لابن الغضائرى/٥٠

كوفى. يعرف حديثه تارة و ينكر اخرى و أكثره تخليط مما يرويه عن جابر. و أمره مظلم.

أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن أخبار جابر؟ فقال: اله عن أحاديث جابر فإنها إذا وقعت إلى السفلة أذاعوها.

مرحوم برقى در مورد ايشان مى فرمايند:<sup>٩٣</sup>

<sup>٩٢</sup> احمد بن حسين ابن غضائرى، الرجال (ابن غضائرى)، احمد بن حسين ابن غضائرى، ص ٥٠.

<sup>٩٣</sup> حسن بن على تقي الدين حلى، الرجال، جلال الدين محدث، احمد بن محمد برقى، و محمد كاظم مياموى، ص ٩.

رجال البرقی / أصحاب أبي جعفر... / أصحاب أبي جعفر... ۹/

جابر بن یزید الجعفی

مرحوم ابن داود در مورد ایشان می فرماید: ۹۴

رجال ابن داود / الجزء الأول من... / باب الجیم / ۸۰

۲۸۶ - جابر بن یزید الجعفی

قر [کش] مدحه

۸۶ - جابر بن یزید الجعفی

قر [کش] مدحه [جش] ذمه و قال: روی عنه جماعة [غمز فيهم] و ضعفوا منهم: عمرو بن شمر و مفضل بن صالح و منخل بن جمیل و یوسف [بن یعقوب] و كان في نفسه مختلطا و كان شيخنا المفيد يشير إلى اختلاطه و قلما یورد عنه شيئا في الحلال و الحرم [غض] ثقة و لكن جل من يروى عنه ضعيف و توقف فيما يرويه مطلقا إلا ما أخرج شاهدا.

مرحوم علامه در مورد ایشان می فرماید: ۹۵

الخلاصة للحلی / الفصل الخامس فی الجیم / الباب الثالث جابر / ۳۵

۲ - جابر بن یزید

---

۹۴ همان، ۸۰.

۹۵ حسن بن یوسف علامه حلی، رجال العلامة الحلی، حسن بن یوسف علامه حلی و محمد صادق بحر العلوم، ص ۳۵.

روى الكشي فيه مدحا و بعض الذم و الطريقان ضعيفان ذكرناهما فى الكتاب الكبير. و قال السيد على بن أحمد العقيقى العلوى روى عن أبى عمار بن أبان عن الحسين بن أبى العلاء: أن الصادق عليه السلام ترحم عليه و قال إنه كان يصدق علينا.

نظر در مورد ايشان، همان است که در برنامه داریه النور، ارائه شده است: إمامی، ثقة جلیل، ربما ضعف

#### «من ادلة العقلية»:

از قیاس اولویت، در برخی از احکام و روایات متوجه می شویم که، شارع راضی به قضاوت نسوان نمی باشد، از جمله آن احکام:

- ۶- منها؛ دلیل الأولویة بالنسبة إلى عدم صلاحيتها لتصدى الإمامة فى الصلاة و خطبة الجمعة.
- ۷- و منها؛ عدم انعقاد القضاء للمرأة إلى الآن فى الأعصار السالفة و لو كان جائزاً، لكان و بان.
- ۸- و منها؛ رجحان الحجاب على المرأة و عدم الخروج من بيتها و عدم المخالطة و المحادثة مع الرجال الأجانب إلّا فى الضرورة و المصلحة، و القضاء لا يستلزمها.
- ۹- و منها؛ أنّ المرأة مظهر الرأفة و العاطفة و طبعها مناسب للسكون و الرقة، و الرجل مظهر العقل و التدبير، و القضاء يتناسب مع العقل و التدبير.
- ۱۰- و منها؛ أنّ المنساق من نصوص النصب و المنصرف إليها فى زمن الغيبة غير المرأة.
- ۱۱- و منها؛ تصريح النص الروایات بلفظ «رجل» و هذا اللفظ لا يشمل الصبی و النساء.
- ۱۲- و...

که مجموع این ادله فوق، دلیلی به تنهایی نمی توانند باشند، ولكن مؤیدی بر مطلب می توانند باشند.

## «الاجماع»:

در کتب قدماء کسی متعرض این مسأله نشده است، و اولین منبعی که برای این مسأله یافتیم، مرحوم شیخ الطائفة، شیخ طوسی در کتاب شریف «المبسوط» و «الخلاف» و بعد از ایشان، مرحوم قاضی ابن براج طرابلسی در کتاب شریف «المهذب» بود؛ و لکن هیچکدام از این سه منبع به اجماع در این مسأله اشاره ای نفرموده بودند، در میان اهل سنت نیز اولین فردی که ادعای اجماع در این مسأله کرده است، أبو الحسن علی بن محمد بن محمد بن حبيب البصری البغدادی، الشهير بالماوردی (المتوفی: ۴۵۰هـ) در کتاب «الاحکام السلطانية» می باشد، در میان علماء شیعه، افرادی که ادعا اجماع فرموده بودند، به ترتیب تاریخی:

- ۱- ابن زهره حلبی ( ۵۸۵ ه ق)، با لفظ: «بلاخلاف»
- ۲- علامه حلی ( ۷۲۶ ه ق)، با لفظ: «ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز أن يتولى المرأة القضاء»
- ۳- شهید ثانی ( ۹۶۶ ه ق)، در کتاب شریف «الروضة البهية فی شرح اللمعة الدمشقية» با لفظ: «اجماعاً»
- ۴- در کتاب شریف «مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام» با لفظ: «موضع وفاق»
- ۵- فاضل هندی ( ۱۱۳۷ ه ق)، با لفظ: «اتفاقاً»
- ۶- سید علی طباطبایی ( ۱۲۳۱ ه ق)، با لفظ: «بلا خلاف فی شیء من ذلك أجده بيننا» و «بل عليه الإجماع»
- ۷- محمد حسن نجفی ( ۱۲۶۶ ه ق)، با لفظ: «بلا خلاف أجده فی شیء منها»
- ۸- شیخ اعظم انصاری ( ۱۲۸۱ ه ق)، با لفظ: «بعدم الخلاف فی المسألة»
- ۹- سید احمد خونساری ( ۱۴۰۵ ه ق)، با لفظ: «فادعی الإجماع علی اعتبارها» سپس در برخی از ادله خدشه وارد می فرمایند، و لکن متعرض این ادعای اجماع نمی شوند، همین نشان می دهد که قائل بر آن می باشند.

## ادله ما:

با در نظر گرفتن این موضوع که:

۱- حتی یک مورد نیافتیم که اهل بیت (علیه السلام) به یک زن «إذن قضاوت» داده باشند. (حتی برای قضاوت زن برای زن)

۲- روایتی هم نیافتیم که دلالت داشته باشد صریحاً «زنان می‌توانند قضاوت کنند»، این در حالی است که، تمامی روایات صادر شده از معصومین (علیهم السلام)، صراحت به لفظ رجولیت شده است

۳- جوّ تشریحی اسلام طوری قرار دارد که عرض و نوامیس مسلمین در منظر و مرآی نامحرمان قرار نگیرند، فلذا از جمیع روایاتی که در کتب روایی، در مورد حفظ و حراست از نوامیس مسلمین و جایگاه خاص و احترام ویژه بانوان در اسلام، به دست ما رسیده است، این بر می‌آید که: جوّ تشریحی اسلام، اقتضاء قضاوت بانوان را ندارد.

از مجموع مویداتی که در قسمت ادله عقلی بیان شد، به ضمیمه‌ی اجماعی که «نه» تن از اساطین اسلام آن را ادعا فرموده بودند، مضاف بر سه دلیلی که ذکر کردیم، با تدقیق بر ادله شیعیان و اهل سنت، حکمی که به نظر ما به واقع نزدیک‌تر آمد، «عدم اذن قضاوت برای نسوان» می‌باشد، به عبارت دیگر: ما قائل به «اشترای الذکورة فی القضاوت» هستیم.

الحمد لله رب العالمین كما هو أهله

ربیع الثانی - ۱۴۴۳

ایران - تهران

علیرضا رحیمی نهوجی

#### منابع:

۱. آل عصفور، حسین بن محمد، و آل عصفور، حسین بن محمد، الأنوار اللوامع فی شرح مفاتیح الشرائع،

محسن آل عصفور، قم، المیرزا محسن آل عصفور، بی‌تا.

۲. أبو الحسن علی بن محمد بن محمد بن حبیب البصری البغدادی، الشهیر بالماوردی (المتوفی: ۴۵۰هـ)،

الأحكام السلطانية، ج. ۱، دار الحديث - القاهرة، بی‌تا.

٣. أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمنى الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج. ١٣، دار المنهاج - جدة، بي.تا.
٤. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الذخيرة، ١٤ ج، دار الغرب الإسلامي - بيروت، بي.تا.
٥. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ٢ ج، دار المعرفة - بيروت، بي.تا.
٦. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج. ٤، دار الحديث - القاهرة، بي.تا.
٧. أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبخاري (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند البخاري المنشور باسم البحر الزخار، ١٨ ج، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، بي.تا.
٨. أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستى العبسى (المتوفى: ٢٣٥هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ٧ ج، مكتبة الرشد - الرياض، بي.تا.
٩. أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المصنف، ١١ ج، المجلس العلمي - الهند، بي.تا.
١٠. أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ٤ ج، دار هجر - مصر، بي.تا.
١١. أبو زكريا محبى الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ١٢ ج، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، بي.تا.
١٢. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بي.تا.

١٣. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى الشافعى (المتوفى: ٧٩٤هـ)، *الآلئ* المنشورة فى الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة فى الأحاديث المشتهرة)، ١ ج، دار الكتب العلمية - بيروت، بى تا.
١٤. أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعى المروزى (المتوفى: ٢٢٨هـ)، *كتاب الفتن*، ٢ ج، مكتبة التوحيد - القاهرة، بى تا.
١٥. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (المتوفى: ٢٧٦هـ)، *المعارف*، ١ ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بى تا.
١٦. ———، *عيون الأخبار*، ٤ ج، دار الكتب العلمية - بيروت، بى تا.
١٧. أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، *البنائية شرح الهداية*، ١٣ ج، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، بى تا.
١٨. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلى المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى، *الشهير بابن قدامة المقدسى* (المتوفى: ٦٢٠هـ)، *المغنى لابن قدامة*، ج. ١٠، مكتبة القاهرة، بى تا.
١٩. أحمد بن الحسين بن على بن موسى الخُسرُوْجِردى الخراسانى، أبو بكر البيهقى (المتوفى: ٤٥٨هـ)، *دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة*، ٧ ج، دار الكتب العلمية - بيروت، بى تا.
٢٠. أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدورى (المتوفى: ٤٢٨هـ)، *مختصر القدورى فى الفقه الحنفى*، بى تا.
٢١. أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشَّحْنَة الثقفى الحلبي الحلبي (المتوفى: ٨٨٢هـ)، *لسان الحكام فى معرفة الأحكام*، ١ ج، البابى الحلبي - القاهرة، بى تا.
٢٢. إبراهيم بن على بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين يعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ)، *تبصرة الحكام فى أصول الأفضية ومناهج الأحكام*، ٢ ج، مكتبة الكليات الأزهرية، بى تا.



٢٣. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)،  
المبدع في شرح المقنع، ٨ ج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بي تا.
٢٤. ابن حيون، نعمان بن محمد، و ابن حيون، نعمان بن محمد، شرح الأخبار في فضائل الأئمة  
الأطهار، محمد حسيني جلالى، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى،  
١٤٠٩.
٢٥. ابن زهره، حمزه بن على، و ابن زهره، حمزه بن على، غنية النزوع إلى علمى الأصول و الفروع،  
ابراهيم بهادرى، قم، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ١٤١٧.
٢٦. ابن بابويه، محمد بن على، من لا يحضره الفقيه، محمد بن على ابن بابويه و على اكبر غفارى، قم،  
جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٣٦٣.
٢٧. ———، الخصال، محمد بن على ابن بابويه و على اكبر غفارى، قم، جماعة المدرسين في  
الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٤١٦.
٢٨. ابن شعبه، حسن بن على، تحف العقول، حسن بن على ابن شعبه، قم، آل على (عليه السلام)،  
١٣٨٢.
٢٩. ابن شهر آشوب، محمد بن على، المناقب (ابن شهر آشوب)، محمد بن على ابن شهر آشوب و  
محمد حسين آشتياني، قم، علامه، بي تا.
٣٠. ابن طاووس، على بن موسى، الطرائف، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠٠.
٣١. ابن غضائرى، احمد بن حسين، الرجال (ابن غضائرى)، احمد بن حسين ابن غضائرى، قم،  
موسسه علمى فرهنگى دار الحديث، سازمان چاپ و نشر، ١٣٨٠.
٣٢. القاضى أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)،  
الأحكام السلطانية للفراء، ج. ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، بي تا.

٣٣. انصاري، مرتضى بن محمدامين، *القضاء والشهادات (انصاري)*، كميته تحقيق تراث شيخ اعظم مجمع الفكر الاسلامي، قم، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأعظم الأنصاري، الأمانة العامة، ١٤١٥.
٣٤. بيهقي نيشابوري كيدري، محمد بن حسين، *إصباح الشيعة بمصباح الشريعة*، محمد بن حسين بيهقي نيشابوري كيدري و ابراهيم بهادري، قم، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ١٣٧٤.
٣٥. تبريزي، جواد، *أسس القضاء والشهادة*، قم، دفتر مولف، بي تا.
٣٦. تقى الدين حلي، حسن بن علي، *الرجال*، جلالالدين محدث، احمد بن محمد برقي، و محمدكاظم مياموي، تهران، دانشگاه تهران، ١٣٤٢.
٣٧. حر عاملي، محمد بن حسن، *هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام*، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، مشهد مقدس، آستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢.
٣٨. حسيني حائري، كاظم، *القضاء في الفقه الإسلامي (حائري)*، قم، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤٢٣.
٣٩. خويي، ابوالقاسم، و خوئي، سيد ابوالقاسم، *معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة*، بي جا، [بي نا]، ١٣٧٢.
٤٠. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادى، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، بي تا.
٤١. سبحاني تبريزي، جعفر، و ابن بطريق، يحيى بن حسن، *عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار*، يحيى بن حسن ابن بطريق، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧.
٤٢. سبحاني تبريزي، جعفر، و ابن براج، عبدالعزيز بن تحرير، *المهذب*، عبدالعزيز بن تحرير ابن براج و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٦.

٤٣. سبحانى تبريزى، جعفر، و انصارى، محمد بن شجاع، معالم الدين فى فقه آل ياسين، محمد بن شجاع انصارى و ابراهيم بهادرى، قم، موسسه امام صادق عليه السلام، ١٣٨١.
٤٤. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، ٢٥ ج، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، بى تا.
٤٥. سيد سابق (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، فقه السنة، ٣ ج، دار الكتاب العربى، بيروت - لبنان، بى تا.
٤٦. شريف الرضى، محمد بن حسين، شرح نهج البلاغة (ابن أبى الحديد)، امام اول على بن ابيطالب (ع) و ديگران، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى (ره)، ١٤٠٤.
٤٧. شهيد اول، محمد بن مكى، غاية المراد فى شرح نكت الإرشاد، محمد بن مكى شهيد اول، رضا مختارى، و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم، مركز الابحاث و الدراسات الاسلاميه، ١٣٧٣.
٤٨. شهيد اول، محمد بن مكى، و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، الدروس الشرعية فى فقه الإمامية، قم، جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٤١٢.
٤٩. شهيد ثانى، زين الدين بن على و ديگران، الروضة البهية فى شرح اللمعة دمشقية (١٠ جلدى)، قم، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، ١٤١٠.
٥٠. صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر، جواهر الكلام (ط. القديمة)، ابراهيم سلطانى نسب و محمدحسن بن باقر صاحب جواهر، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٣٦٢.
٥١. طباطبايى كربلايى، على بن محمد على، رياض المسائل (ط. القديمة)، قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ١٤٠٤.
٥٢. طباطبايى، محمد بن على، المناهل، قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بى تا.
٥٣. طبرسى، حسن بن فضل، مكارم الأخلاق، قم، الشريف الرضى، ١٣٧٠.

٥٤. طبرسى، فضل بن حسن، *المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف*، مهدي رجايي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث، و فضل بن حسن طبرسى، مشهد مقدس، آستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٠.
٥٥. طوسى، محمد بن حسن، *المبسوط فى فقه الإمامية*، محمداقر بهبودى و محمدتقى كشفى، تهران، مكتبة المرتضوية، ١٣٨٧.
٥٦. ———، *الخلافة*، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث، قم، جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٤٠٧.
٥٧. ———، *فهرست كتب الشيعة و أصولهم و أسماء المصنفين و أصحاب الأصول*، عبد العزيز طباطبائي و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث، قم، مكتبة المحقق الطباطبائي، ١٤٢٠.
٥٨. ———، *رجال الطوسى*، جواد قيومى اصفهانى، قم، جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٤٢٧.
٥٩. طوسى، محمد بن حسن، و كشى، محمد بن عمر، *اختيار معرفة الرجال*، محمد بن عمر كشى، مشهد مقدس، دانشگاه مشهد، دانشكده الهيات و معارف اسلامى، مركز تحقيقات و مطالعات، ١٣٤٨.
٦٠. عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى الجماعيلى الحنبلى، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ)، *الشرح الكبير على متن المقنع*، بى تا.
٦١. عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخى زاده، يعرف بداماد أفندى (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، *مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر*، ٢ ج، دار إحياء التراث العربى، بى تا.
٦٢. عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادى، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكى (المتوفى: ٧٣٢هـ)، *إرشاد السالك إلى أشرف المسالك فى فقه الإمام مالك*، ١ ج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، بى تا.
٦٣. عبد الغنى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمى الدمشقى الميدانى الحنفى (المتوفى: ١٢٩٨هـ)، *اللباب فى شرح الكتاب*، ٤ ج، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، بى تا.

٦٤. عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ج. ١٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بي تا.
٦٥. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج. ٧، دار الكتب العلمية، بي تا.
٦٦. علامه حلي، حسن بن يوسف، تبصرة المتعلمين في أحكام الدين (ترجمه)، حسن بن يوسف علامه حلي و ابوالحسن شعراني، تهران، كتابفروشي اسلاميه، ١٣٧٧.
٦٧. ———، رجال العلامة الحلي، حسن بن يوسف علامه حلي و محمد صادق بحر العلوم، قم، الشريف الرضي، ١٤٠٢.
٦٨. ———، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، حسن بن يوسف علامه حلي و فارس تبريزيان، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠.
٦٩. ———، قواعد الأحكام، حسن بن يوسف علامه حلي و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣.
٧٠. ———، نهج الحق و كشف الصدق، رضا صدر، حسن بن يوسف علامه حلي، و فرج الله حسيني، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢.
٧١. فاضل هندي، محمد بن حسن، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦.
٧٢. فخرالمحققين، محمد بن حسن، إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، حسين موسى كرمانى و ديگران، قم، اسماعيليان، ١٣٨٧.
٧٣. قطب راوندی، سعيد بن هبه الله، الخرائج و الجرائح، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم، مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، ١٤٠٩.

٧٤. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، فتح  
التقدير، ١٠ ج، بي تا.
٧٥. محقق حلي، جعفر بن حسن، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، صادق حسيني  
شيرازي، تهران، استقلال، ١٣٨٣.
٧٦. محقق حلي، جعفر بن حسن، و شهيد ثاني، زين الدين بن علي، مسالك الأفهام إلى تنقيح  
شرائع الإسلام، زين الدين بن علي شهيد ثاني و مؤسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث، قم،  
مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٣.
٧٧. محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي  
(المتوفى: ٥٢٠هـ)، الحوادث والبدع، ١ ج، دار ابن الجوزي، بي تا.
٧٨. محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحثيثي الصردفي الريمي، جمال الدين (المتوفى: ٧٩٢هـ)،  
المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، ٢ ج، دار الكتب العلمية - بيروت، بي تا.
٧٩. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، ٨ ج،  
دار الحديث، مصر، بي تا.
٨٠. مقدس اردبيلي، احمد بن محمد، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، مجتبي  
عراقي، احمد بن محمد مقدس اردبيلي، و حسين يزدي، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم،  
مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٢.
٨١. موسوى اردبيلي، عبد الكريم، فقه القضاء، قم، جامعة المفيد، مؤسسة النشر، ١٣٨١.
٨٢. موسوى خوانساري، احمد، جامع المدارك في شرح المختصر النافع، على أكبر غفاري و احمد  
موسوى خوانساري، قم، مكتبة الصدوق، ١٣٥٥.
٨٣. ميرشرفي، علي، مفيد، محمد بن محمد، و مفيد، محمد بن محمد، الجمل (للمفيد)، قم، مكتب  
الإعلام الإسلامي، مركز النشر، ١٣٧١.

٨٤. نجاشى، احمد بن على، رجال النجاشى، احمد بن على نجاشى، قم، جماعة المدرسين فى  
الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٣٦٥.